وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientifie Research
جامعة عباس لغرور – خنشلة –
Abbas Laghrour University Khenchala
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
Faculty of Economics,MANGEMENT AND Commercial Sciences
قسم: علوم اقتصادية

التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2017-2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين :
-آية لموشي؛
-مروى مناصرية.

إشراف الأستاذ(ة):
-خولة مناصرية

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
ماجر بريطل	أستاذ محاضر أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيساً
خولة مناصرية	أستاذمحاضر أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
ربيع ثوامرية	أستاذ مساعد ب	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وتقدير

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أولا نشكر الله ونحمده على توفيقه لنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرف " خولة مناصرية" التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة التي أفادتنا كثيرا لإتمام هذا العمل المتواضع

فجزاها الله خيرا وزادها من العلم النافع والعمل الصالح.

الإهداء:

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير

فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش

ورعتني حتي صرت كبيرة

(أمي الغالية)،

إلى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في كثير

من العقبات والصعاب(وسام،هارون،مايا ،مريم،ليتيسا ،أنيا)

إلى جميع الأصدقاء

إلى جميع أساتذتي الكرام

ممن لم يتوانو في مد يد العون لي

أهدي اليكم عملي

مروى مناصرية

الإهداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله الكريم سيدنا مُحَمَّد

أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى ملاكي في الحياة ومن كان دعاؤها

سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله "أمي الغالية"

إلى سندي وملاذي بعد الله " أبي الحبيب" الذي تعب كثيرا من أجل إتمامي مشواري الدراسي

... وقدم كل شيء من دعم معنوي ومادي من أجل نجاحي ... أهدي هذا العمل لأبي الغالي أطال الله عمرك وحفظك

والى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي اخوتي ريان شهاب واسماعيل، ... وأصدقائي، وزملاء الدراسة.

آية لموشي

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة سياسة التيسير الكمي في تغطية عجز الموازنة العامة مع الإشارة الى حالة الجزائر خلال الفترة 2017-2022، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من أجل الالمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، وبينت الدراسة أن الجزائر لجأت إلى استخدام سياسة التيسير الكمي لتغطية عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2017-2022) من خلال طباعة الأوراق النقدية بدون تغطية, كذلك توصلت الدراسة إلى أن نجاح التيسير الكمي مرهون بتوفر شرطين أساسيين هما: ضرورة ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة وبالزيادة في الدخول التي تصاحب عملية التنمية، وكذا التحكم في الإصدار النقدي الجديد وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة، وأن سياسة التيسير الكمي في الجزائر لم تنجح خلال الفترة (2017-2022) رغم ايجابياتها ، وأخيرا أوصت بضرورة تبني طرق و سياسات اخرى لتمويل عجز الموازنة العامة خاصة التمويل الاسلامي ، و تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية الكلية لمصدر وحيد للإيرادات العامة.

الكلمات المفتاحية: التيسير الكمي، عجز الموازنة العامة، الموازنة العامة، الجزائر، التمويل الاسلامي.

Summary :

The study aimed to highlight the contribution of the quantitative easing policy in covering the general budget deficit, with reference to the case of Algeria during the period (2017-2022), the descriptive and analytical approach was adopted in order to become familiar with the the oritical and applied aspects of the subject, The study showed that Algeria resorted to ising the quantitative easing policy to cover the deficit, The general budget during the period (2017-2022)by printing banknotes without coverage, the study also concluded that the success of quantitative easing depends on the availability of two basic conditions: the necessity of linkig monetary issuance to the size od idle production capacity and to the increase in incomes that that accompany the development process, as well as controlling the new monetary issuance and directing it to the productive sectors, And that the quantitative easing policy in Algeria did not succeed during the period (2017-2022) despite its positive aspects, finally, it recommended the necessity of adopting other methods and policies to finance the public budget deficit, especially Islamic finance, and diversifying the national economy to get out of total dependence on a single source of public revenues.

Key words : quantitative easing, public budget deficit, general budget, Algeri, Islamic finance

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

عنوان المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
إهداء	
قائمة الجداول و الأشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-ه
الفصل الأول: الإطار النظري للتيسير الكمي	
تمهيد	03
المبحث الأول: مدخل إلى التيسير الكمي	04
المطلب الأول: نشأة التيسير الكمي	04
المطلب الثاني: تعريف التيسير الكمي	05
المطلب الثالث: خصائص التيسير الكمي وأهدافه	06
المبحث الثاني: فعالية التسير الكمي وطريقة عمله	08
المطلب الأول: أنواع التيسير الكمي	08
المطلب الثاني: فعالية التيسير الكمي	09
المطلب الثالث: موقع آلية التيسير الكمي	11
المبحث الثالث : آليات انتقال تأثير سياسة التيسير الكمي وطريقة عمله	13
المطلب الاول: طريقة عمل التيسير الكمي	13
المطلب الثاني: آليات انتقال تأثير سياسة التيسير الكمي	15

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات التيسير الكمي 19
خلاصة الفصل 25
الفصل الثاني: التأصيل النظري لعجز الموازنة العامة
تمهيد 27
المبحث الأول: أساسيات حول الموازنة العامة 28
المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وأهميتها 28
المطلب الثاني: أنواع الموازنة العامة 32
المطلب الثالث: مبادئ ومراحل اعداد الموازنة العامة 34
المبحث الثاني: مفهوم عجز الموازنة العامة 40
المطلب الأول: تعريف عجز الموازنة والأسباب 40
المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة 44
المبحث الثالث: علاقة التيسير الكمي بتمويل عجز الموازنة العامة 46
المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض 46
المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب 47
المطلب الثالث: العلاقة بين التيسير الكمي والاصدار النقدي الجديد 48
خلاصة الفصل 50
الفصل الثالث: مساهمة التيسير الكمي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر
تمهيد 52
المبحث الأول: سياسة التيسير الكمي في الجزائر 53
المطلب الأول: الإطار القانوني للتيسير الكمي في الجزائر 53

المطلب الثاني: خصائص وآليات التيسير الكمي في الجزائر 55
المطلب الثالث: مبررات اللجوء الى سياسة التيسير الكمي في الجزائر 58
المبحث الثاني: تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017–2022) 66
المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017–2022) 66
المطلب الثاني: تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017–2022) 67
المطلب الثالث: عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017–2022) 70
المبحث الثالث: تقييم مساهمة التيسير الكمي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017–2022) 71
المطلب الأول: آثار التيسير الكمي على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2017–2022) 71
المطلب الثاني: نتائج التمويل غير التقليدي في الجزائر 76
المطلب الثالث: اصلاحات وبدائل تمويل عجز الموازنة في الجزائر 77
خلاصة الفصل 80
خاتـمــة 82
ملخص الدراســة

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قنوات نقل سياسة التيسير الكمي	11
02	موقع آلية التيسير الكمي في السياسة النقدية	12
03	طريقة عمل التيسير الكمي	14
04	آليات انتقال تأثير سياسة التيسير الكمي	18
05	النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2017-2022)	67
06	الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)	69
07	عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة	70
08	تطور قيم التضخم خلال الفترة (2017-2022)	72
09	**تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2017-2022)**	73
10	تطور أسعار الصرف تطور أسعار الصرف للدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2017-2022)	75

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ايجابيات وسلبيات التيسير الكمي	24
02	تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على مؤشرات الإقتصاد الجزائري	59
03	النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2017-2022)	66
04	الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)	68
05	عجز الموازنة خلال الفترة (2017-2022)	70
06	تطور قيم التضخم خلال الفترة (2017-2022)	72
07	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2017-2022)	73
08	تطور أسعار الصرف للدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2017-2022)	74

مقدمة عامة

مقدمة:

دفع إستمرار الظروف الإقتصادية و المالية الصعبة في الولايات المتحدة و منطقة اليورو من جهة، و تراجع معدلات النمو الإقتصادي العالية في بعض الدول الصناعية الصاعدة خصوصا دول "البريكس"(البرازيل و روسيا و الهند و الصين) من جهة أخرى، بنك الإحتياطي الفدرالي و عددا من البنوك المركزية إلى إتباع سياسات نقدية غير تقليدية لتوفير الحوافز لتنشيط الطلب، هذه السياسات التي تنطوي على التوسع الكبير لموجودات البنك المركزي، لمعالجة الخلل في النظام المالي، وخفض أسعار الفائدة على المدى الطويل، وتعزيز تدفق الإئتمان إلى الأسر و الشركات.

ويعد التيسير الكمى إحدى أدوات السياسة التي تستخدم في أوقات الأزمات؛ ونظرا إلى أنه نادرا مايستخدم، فإنه يعد من الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية، وبالنسبة للجزائر فقد إعتمدت الحكومة الجزائرية التيسير الكمي في إطار التعديل الجديد الذي تضمنه قانون النقد و القرض، وقد كان هذا القرار استراتيجيا في سنة 2017 لأنه أتى في ظرف استثنائي بعد أزمة اقتصادية ومالية حادة آلت إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، وقد إمتد على مدار سنوات عمل فيها البنك المركزي الجزائري على تمويل المالية العامة بطريقة مباشرة بعيد عن الوسطاء الماليين وهذا ما سيسمح بدعم الاقتصاد الوطني لاجتناب تكرار الاستدانة الخارجية والعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يسمح بخلق الثروة بعيدا عن العائدات النفطية.

1-اشكالية الدراسة:

تعتبر سياسة التيسير الكمي أحد أهم الأدوات الحديثة للسياسة النقدية غير التقليدية التي تم استعمالها في وقت الأزمات، ولقد حفزت معظم الدول على إنتهاجها كأسلوب لحل الأزمة.

ولقد تبلورت إشكالية الدراسة في التـالي:

- **كيف ساهمت سياسة التيسير الكمي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2022/2017)؟**

وتندرج ضمن هذ الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

-مالمقصود بالتيسير الكمي، وما تأثيره على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2022/2017)؟

-هل يؤثر التيسير الكمي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2022/2017)؟

-هل تتأثر أسعار الصرف في الجزائر بعد تطبيقها للتيسير الكمي خلال الفترة (2022/2017)؟

2-فرضيـــات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة، وعلى ضوء المفاهيم النظرية، و الدراسات ذات الصلة بالموضوع، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- رغم إيجابيات سياسة التيسير الكمي إلا أن فواعلها لم تعد بالإيجاب على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2022/2017) ؛

- تؤثر سياسة التيسير الكمي على التضخم في الجزائر بالسلب خلال الفترة (2022/2017)؛

- - رغم إيجابيات سياسة التيسير الكمي إلا أن فواعلها لم تعد بالإيجاب على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2022/2017).

3-أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص اهداف هذه الدراسة فيمايلي:

-معرفة الأسس النظرية للتيسير الكمي و عجز الموازنة العامة؛

-إعطاء حوصلة عن تجربة التيسر الكمي في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)؛

-تهدف الدراسة إلى معرفة النتائج التي حققتها الجزائر من خلال تبنيها لسياسة التيسير الكمي.

4-أهمية الدراسة:

وتتجلى أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على موضوع التيسير الكمي، الذي يعتبر من أهم المواضيع التي تخص السياسة النقدية في الدول المتقدمة، في عالم اقتصادي أصبحت

فيه السياسة النقدية هي اللاعب الأكبر، و تأتي أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال توضيح العلاقة بين التسيير الكمي وتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر.

5 – أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي:

- **أسباب ذاتية:**

–الميل الشخصي لدراسة " سياسة التيسير الكمي" و"عجز الموازنة"؛

– ارتباط الموضوع بمجال التخصص.

- **أسباب موضوعية:**

–محاولة معرفة واقع التيسير الكمي في الجزائر؛

–تتبع مسار تطور عجز الموازنة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

–البحث في كيفية مساهمة التيسير الكمي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر.

6– الأدوات المستخدمة والمنهج المتبع في الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهذا من خلال وصف كل مايتعلق بمتغيرات الدراسة، وتحليل الاحصائيات المتعلقة بدراسة حالة الجزائر من خلال التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر.

7– تحديد اطار الدراسة:

تم إختيار الجزائر كمحل لدراسة الحالة، أما بالنسبة لفترة الدراسة فقد أختيرت الفترة (2019/2017) لأنها تمثل فترة تبني سياسة التيسير الكمي في الجزائر، و كذلك تم إستكمال التحليل على مدار السنوات (2022/2020) لملاحظة التغيرات الحادثة بعد التوقف عن التيسير الكمي.

8–الدراسات السابقة :

هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع يمكن إيجازها في مايلي:

أ. دراسة لحسن دردوري، تحت عنوان "**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر–تونس**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013 .

ولقد تم التوصل إلى أن عجز الموازنة العامة للدولة في كل من تونس والجزائر من أهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسب التضخم والبطالة، وانخفاض نسب النمو الاقتصادي .

ب. دراسة نادية عز الدين، تحت عنوان "**أثر التيسير الكمي على استقرار النظام المالي دراسة قياسية**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2020/2019.

وتوصلت إلى أن سياسة التيسير الكمي هي سياسة استثنائية عابرة بطبيعتها، تهدف إلى استعادة الانتقال الأفضل لقنوات السياسة النقدية.

ج. دراسة ناصر بوجلال، كمال ديب، **التيسير الكمي كالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة– دراسة حالة الجزائر**، عبارة عن مقال منشور بمجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية بجامعة تيبازة،المجلد12، العدد2019،1.

وقد تم التوصل إلى أن على الجزائر الاستعداد والتحوط لمختلف سيناريوهات الصدمات التي تنتج عن عملية التيسير الكمي، بتسخير مختلف الوسائل والإمكانيات الممكنة بما في ذلك استقلالية اتخاذ القرارات النقدية، ويبقى هذا بعيدا عن الميولات السياسية

مايميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات:

- توسيع فترة الدراسة لتشمل حتى السنوات التي تم فيها التوقف عن سياسة التيسير الكمي في الجزائر؛
- محاولة معرفة تأثيرات التيسير الكمي على معدلات البطالة، التضخم، أسعار الصرف.

9- خطة و هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب الموضوع قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري للتيسير الكمي، وتناول ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مدخل إلى التيسير الكمي

المبحث الثاني: فعالية التسير الكمي وطريقة عمله

المبحث الثالث: آليات انتقال تأثير سياسة التيسير الكمي وطريقة عمله

الفصل الثاني: التأصيل النظري لعجز الموازنة العامة، وتم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الاول: أساسيات حول الموازنة العامة

المبحث الثاني: مفهوم عجز الموازنة العامة

المبحث الثالث: علاقة التيسير الكمي بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

الفصل الثالث: مساهمة التيسير الكمي في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر، وتطرق إلى:

المبحث الأول: سياسة التيسير الكمي في الجزائر

المبحث الثاني: تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة (2017-2022)

المبحث الثالث: تقييم مساهمة التيسير الكمي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)

الفصل الأول: الإطار النظري للتيسير الكمي

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية ذات البعد القصير والأثر الكبير، إذ يكمن دورها في تحقيق جملة من الأهداف التي تم تحديدها مسبقا من خلال الاستقرار المالي، كما تعتبر هذه الأخيرة الركيزة الأساسية لأي دولة للتصدي للأزمات المالية التي تحدث دون سابق إنذار.

وتعتمد السياسة النقدية لإدراك أهدافها جملة من الأدوات التي لطالما عرفت بأدائها المتميز وفعاليتها اتجاه أي ظرف طارئ، خاصة في الاقتصاديات المتطورة فهي تشكل آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني، إلا أن التطورات الحاصلة في النظام المالي الدولي وما شهدته الدول من أزمات عنيفة جعلت أدوات السياسة النقدية تفقد نجاعتها في مواجهة هذه الأخيرة، وهو ما استلزم من البنوك المركزية البحث في طرق تمويل غير تقليدية تحقق نفس التأثير التي لم تصل إليه الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، وبالفعل تم استحداث واستخدام أدوات غير تقليدية من قبل مجموعة من البنوك الأمريكية والأوروبية إضافة إلى البنك الياباني، وكانت ذا نتائج بالرغم من مخاطرها العالية، والجزائر هي الأخرى تبنت هذا النوع من الأدوات والمسماة أداة التيسير الكمي في ظل الأزمة المالية التي عرفتها.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: مدخل إلى التيسير الكمي

المبحث الثاني: فعالية التسير الكمي وطريقة عمله

المبحث الثالث: آليات انتقال تأثير سياسة التيسير الكمي وطريقة عمله

المبحث الأول: مدخل إلى التيسير الكمي

تُعتبر البنوك المركزية هي الأداة الرئيسية لتنظيم الحالة الاقتصادية وصولاً إلى حالة التوازن الاقتصادي، أما الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية فهي زيادة فرص العمل، والمحافظة على استقرار الأسعار، ومراقبة أسعار الفائدة، وتستخدم لهذا الغرض مجموعة من الادوات، منها التيسير الكمي.

سيتم التطرق في هذا المبحث بشكل عام إلى ما يلي:

المطلب الأول: نشأة التيسير الكمي

تعتبر حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها الدول في فترة الأزمات الاقتصادية (الكساد، الرهن العقاري) سببا لتطبيق أساليب حديثة لمعالجتها، وهذا في ظل عدم نجاعة الأدوات التقليدية، ومن بين هذه الأساليب الحديثة التي استخدمتها سياسة التيسير الكمي.

إذ نجد أن جذور هذه السياسة تعود إلى أزمة الكساد الكبير 1929-1933، حين تم تطبيقها لأول مرة سنة1932، من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت، أي أنه تم اللجوء إلى طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل في جانب الخصوم في ميزانية الاحتياطي الفيدرالي، من أجل ضخها في الاقتصاد الأمريكي كإجراء من شأنه أن يحد من أزمة الذعر التي تشهدها المصارف الأمريكية في سحب الودائع من طرف الأعوان الاقتصاديين، إلا أن ما ميز عملية التيسير الكمي في هاته الفترة هو أنه تم تطبيقها لأول مرة في التاريخ الانساني الاقتصادي، دون أن تكون لها خلفية فكرية، أي أنه تم تطبيقها دون أن تكون لها نظرية اقتصادية أو خلفية فكرية، وقد جاءت في فترة التخلي عن النظام النقدي-الصرف بالذهب-سنة1932 والتحول نحو نظام الاصدار الحر، الذي يستوجب غطاء للكتلة النقدية، وليس له حدود في الاصدار النقدي الورقي.

إلا أن هناك من الاقتصاديين من يركز على مدى لجوء البنوك المركزية في العالم إلى تطبيق آلية التيسير الكمي كأداة غير تقليدية للسياسة النقدية، والتي كان التوسع في استعمالها مع انفجار فقاعة الأنترنت سنة 2000، وما بعدها، بحيث تم استعمال سياسة التيسير الكمي مع سياسة مرافقة لها، هي سياسة أسعار الفائدة بالغة التدني، في توليفة مثالية من أجل مواجهة الإنكماش الاقتصادي الذي أثارته فقاعة وهجمات 2001/09/11، والعجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين وكساد عام2001، وهو ما دفع الاحتياطي الفدرالي إلى الإبقاء على أسعار الفائدة أطول ما يبرره الانكماش الاقتصادي في العادة، وقد شكلت بذلك سياسة أسعار الفائدة البالغة التدني مع آلية التيسير الكمي التوليفة المثلى لمواجهة الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة. [1]

وقد تعاقبت البنوك المركزية في استعمال أداة التيسير الكمي لسبب أو لآخر.

المطلب الثاني: تعريف التيسير الكمي

تختلف التعاريف حول التيسير الكمي نظرا لاختلاف الآراء والباحثين، ومن التعاريف التي تطرقت إلى هذا الموضوع نجد:

-كما عرف التيسير الكمي بأنه: أداة من أدوات السياسة النقدية، تعرف هاته الأداة في الأدبيات الاقتصادية بأنها الأداة غير التقليدية للسياسة النقدية، لها استعمالاتها ومواضعها، شأنها في ذلك شأن الأدوات الأخرى للسياسة النقدية، وقد تم تصميمها من أجل الإلتفاف على عيوب واخفاقات الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، يأتي دور آلية التيسير الكمي باعتبارها الأداة غير التقليدية الكفيلة بتحقيق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها الأدوات التقليدية. [2]

---

[1]-عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010، ص161.

[2]-محمد هاني، ميلود وعيل، **سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية**، المجلد3، العدد4، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، مجلة صادرة عن جامعة البويرة، الجزائر، جوان2018، ص257.

-يعرف التيسير الكمي بأنه: سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي، عندما تصبح السياسة النقدية القليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الموجودات المالية لزيادة كمية الأموال المتدفقة في الاقتصاد، وتتميز آلية التيسير الكمي هذه عن السياسة المعتادة في شراء أو بيع الموجودات المالية بأنها تهدف إلى الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند المستوى المحدود والمستهدف.[1]

اتضح أن التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية ، تستخدمها البنوك عن طريق مختلف السندات المعروضة في البورصة دون طبع النقود لتفادي التضخم، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

ويرتكز على عاملين أساسين:

-توفير السيولة ليتم تداولها في الاقتصاد؛

-زيادة احتياطات القطاع البنكي.

المطلب الثالث: خصائص التيسير الكمي وأهدافه

دفع تفاقم الانكماش الاقتصادي بالسلطات النقدية الى تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية الغير تقليدية من أجل التحفيف من هذه الأزمة، وهذه السياسة الغير تقليدية (التيسير الكمي) تستخدمه البنوك المركزية لتحقيق مجموعة أهداف من خلال الخصائص التي تتمتع بها.

تناول هذا المطلب مايلي:

أولا: خصائص التيسير الكمي

للتسير الكمي عدة خصائص أهمها:[2]

[1]- محمد هاني، ميلود وعيل، مرجع سابق، ص254.

[2]-ناصر بوجلال، كمال ديب، **التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-**، المجلد12، العدد1، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلة صادرة عن جامعة تيبازة، الجزائر، ، 2019، ص250.

-التيسير الكمي خطة طويلة الأجل تتضمن استخدام عدة أدوات، وهو ليس أداة واحدة كما وصفته بعض التعريفات؛

-يقتصر استخدام التيسير الكمي على الحالات المستعصية كالأزمات المالية والاقتصادية، وهو ما حدث مع البنوك المركزية الأربعة الكبرى (الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي الأوروبي، بنك اليابان، البنك المركزي البريطاني) بعد أزمة2008؛

-تضم الأصول المالية سندات دين حكومية، وأخرى خاصة كالسندات المدعومة برهون عقارية وديون المؤسسات المالية؛

-يعد تخفيض معدلات الفائدة هدفا مرحليا يتوسط العلاقة بين التدخل في السوق المالية عبر مراحل السوق المفتوحة وتحقيق الهدف الاقتصادي النهائي بدعم مؤشرات الاقتصاد الكلي، التي يأتي في مقدمتها تحفيز النمو الاقتصادي؛

-التيسير الكمي استراتيجية طارئة للسياسة النقدية؛

-التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية للبنوك المركزية.

ثانيا: أهداف التيسير الكمي

يهدف البنك المركزي من خلال التيسير الكمي إلى الحد من الانكماش وتوفير سيولة إضافية بغية رفع معدلا النمو، والحفاظ على استقرار التضخم عند المستويات المرغوبة. ويعتمد تحقيق أهداف التيسير الكمي على الاعتبارات التالية[1]:

-توظيف أموال مشتريات البنك المركزي من الأوراق المالية من طرف بائعيها في مجال الاستثمار الحقيقي؛

[1]- شريف غياط، جمال مساعديه، **التيسير الكمي كأداة لتسجيد خطط التنمية وعلاج الاختلالات**، العدد22، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك ، مجلة صادرة عن الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، 2019، ص14.

-توجيه السيولة الإضافية التي يخص عليها البنوك التجارية إلى تمويل السوق المالي والاستثماري؛

-ارتفاع وتحسن أداء الأسواق المالية استجابة لوجود مشتري لديون الشركات المتعثرة؛

-انعكاس ذلك التمويل الميسر على الأسر في صورة التوظيف والاستهلاك ؛

-توجيه أموال مشتريات الأوراق الحكومية لتمويل المشاريع الاستثمارية الحقيقية.

المبحث الثاني: فعالية التسير الكمي وطريقة عمله

تعتبر سياسة التيسير الكمي أحد أهم الأدوات الحديثة للسياسة النقدية التي تم استعمالها في وقت الأزمات، رغم أن ظهورها سبق تطبيقها في الدول بسنوات إلا أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حفزت معظم الدول على انتاجها كأسلوب لحل الأزمة، واختلفت استعمالاتها نظرا لاختلاف أنواع التيسير الكمي.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: أنواع التيسير الكمي

له نوعان وهما:[1]

حيث يكون تيسير كمي للخزينة العامة وهو نوع تقليدي للسياسة النقدية غير تقليدية. أو تسهيل كمي للمؤسسات البنكية الخاصة، وهو النوع الغير تقليدي للسياسة النقدية الغير تقليدية.

أولا: النوع التقليدي

حيث تقوم البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية الحكومية، وذلك بغرض توفير تمويل للخزينة العامة، والتي تصل إلى ضائقة العجز – النفقات أكثر من الايرادات – التي كانت تعتمد في تمويلها على مصادر تقليدية تتمثل في:

[1]– شريف غياط، جمال مساعديه، مرجع سابق، ص15.

الموارد الجبائية، الدين الداخلي، الدين الخارجي، الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الاستثمار الأجنبي الغير مباشر. ويبقى اعتماد خيار النوع التقليدي محدود جدا في العالم، وذلك للمخاطر التي يزيد احتمال حدوثها والمتمثلة أساسا في التضخم الجامح، والذي يصعب التحكم فيه، وذلك جراء صعوبة توجيه الكميات الإضافية من النقد المصدر إلى القطاعات التي تخلق قيمة مضافة، وبالتالي منع حدوث التضخم، وبذلك فإن السلطات النقدية التي تتبنى التيسير الكمي في تمويل الخزينة العمومية، تواجه مخاطر من أعلى مستوى، ولذلك يعد الخيار الأخير ضمن الخيارات المتاحة أمام أي سلطة نقدية.

ثانيا: النوع غير التقليدي

حيث تشتري البنوك المركزية سندات الشركات عالية الجودة والورق التجاري، الغرض من كلتا العمليتين هو زيادة العرض النقدي والسيولة، وبالتالي تعزيز النشاط التجاري في هذه الأسواق، ويكون هذا الإجراء عندما تستنفذ أدوات السياسة النقدية التقليدية المتمثلة في خفض سعر الفائدة، وصولا إلى معدلات فائدة سلبية، وكذلك عدم جدوى سياسة السوق المفتوحة، ويكون هدفها الحفاظ على معدلات التضخم عند مستويات محددة وزيادة معدلات النمو عن طريق التيسير الكمي.

المطلب الثاني: فعالية التيسير الكمي

من المميزات التي تميز أداة التيسير الكمي هو أنها ذات فعالية في حالة الانكماش الاقتصادي فقط، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي.

ويشترط لفعالية التيسير الكمي شرطان وهما:

-أن يكون معدل التضخم دون 2%، على اعتبار أن الكتلة النقدية المطروحة ليس لها مقابلات لدى البنوك المركزية، وبالتالي فهي تشكل تضخم.

– أن تكون الكتلة النقدية موجهة للأعوان الاقتصاديين، من أجل تحفيز الاستثمار والاستهلاك، ولا تذهب في شكل أرباح لمسيري البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الكبيرة التي يجب على الحكومة انقاذها باعتبارها محركا للاقتصاد، ناهيك عن مراعاة الشركاء التجاريين، ومدى استعمالهم لهاته الأداة، ووضعية الاقتصاد لديهم، حتى لا يتم الدخول في حرب عملات، أو سياسات حمائية تدميرية على اعتبار أن عملية التيسير الكمي ما هي الا خفض لقيمة العملة، يستدعي خفض مماثل من قبل الشركاء التجاريين لعملائهم، حتى لا يسرق منهم النمو الاقتصاد نتيجة هته العملية.[1]

ثانيا: قنوات نقل سياسة التيسير الكمي

يعتمد التيسير الكمي على قيام البنك المركزي بضخ مبالغ مالية جديدة بشكل مباشر في الاقتصاد لشرائه للأصول المالية طويلة الأجل، وبالتالي رفع أسعارها وتخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل لتشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي، فمن خلال هذه الأداة يمكن للتوسع النقدي أن يؤثر بشكل أفضل على التضخم المستهدف والإنفاق الاسمي.

قناة النقل لتنفيذ التيسير الكمي هي نظام معقد من المعاملات يتم تصورها في الشكل التالي:[2]

[1]–محمد هاني، ميلود وعيل، مرجع سابق، ص ص254، 255.

[2]–محسن عادل، **الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2022/2021، ص19.

الشكل رقم(01): قنوات نقل سياسة التيسير الكمي

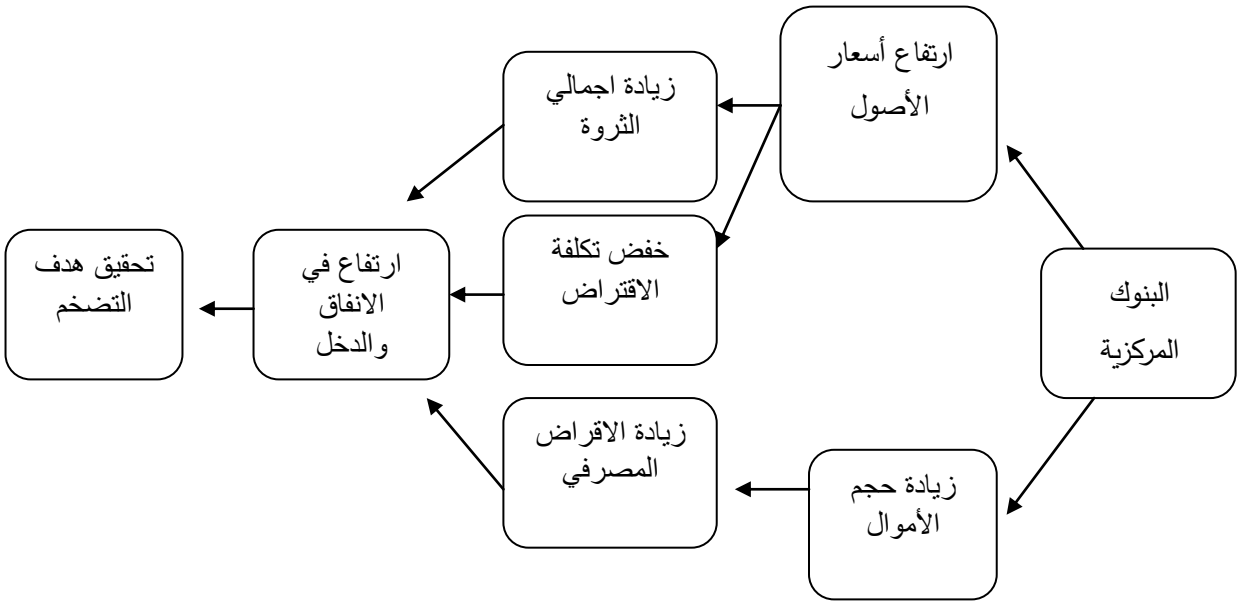

المصدر: محسن عادل، **الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2022/2021، ص19.

من خلال الشكل أعلاه تقوم البنوك المركزية بشراء الأصول(السندات، الأوراق المالية) من البنوك التجارية والمؤسسات المالية بشكل واسع ما يؤدي إلى رفع أسعارها وانخفضا عائدها وفي المقابل ترتفع احتياطات البنوك والمؤسسات المالية الأمر الذي يعزز النشاط المالي، بحيث تقل تكلفة الاقتراض لكل من الشركات والأسر وبالتالي يزداد الإقراض البنكي وهذا يعني ارتفاع الانفاق والاستثمار ما سيؤدي إلى زيادة في إجمالي ثروة الاقتصاد وبالتالي يمكن الوصول للتضخم المستهدف، وهو الهدف الرئيسي للتيسير الكمي.

المطلب الثالث: موقع آلية التيسير الكمي

يعتبر التيسير الكمي من أحد أهم أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، وسوف نتطرق الى موقع في السياسة النقدية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02): موقع آلية التيسير الكمي في السياسة النقدية

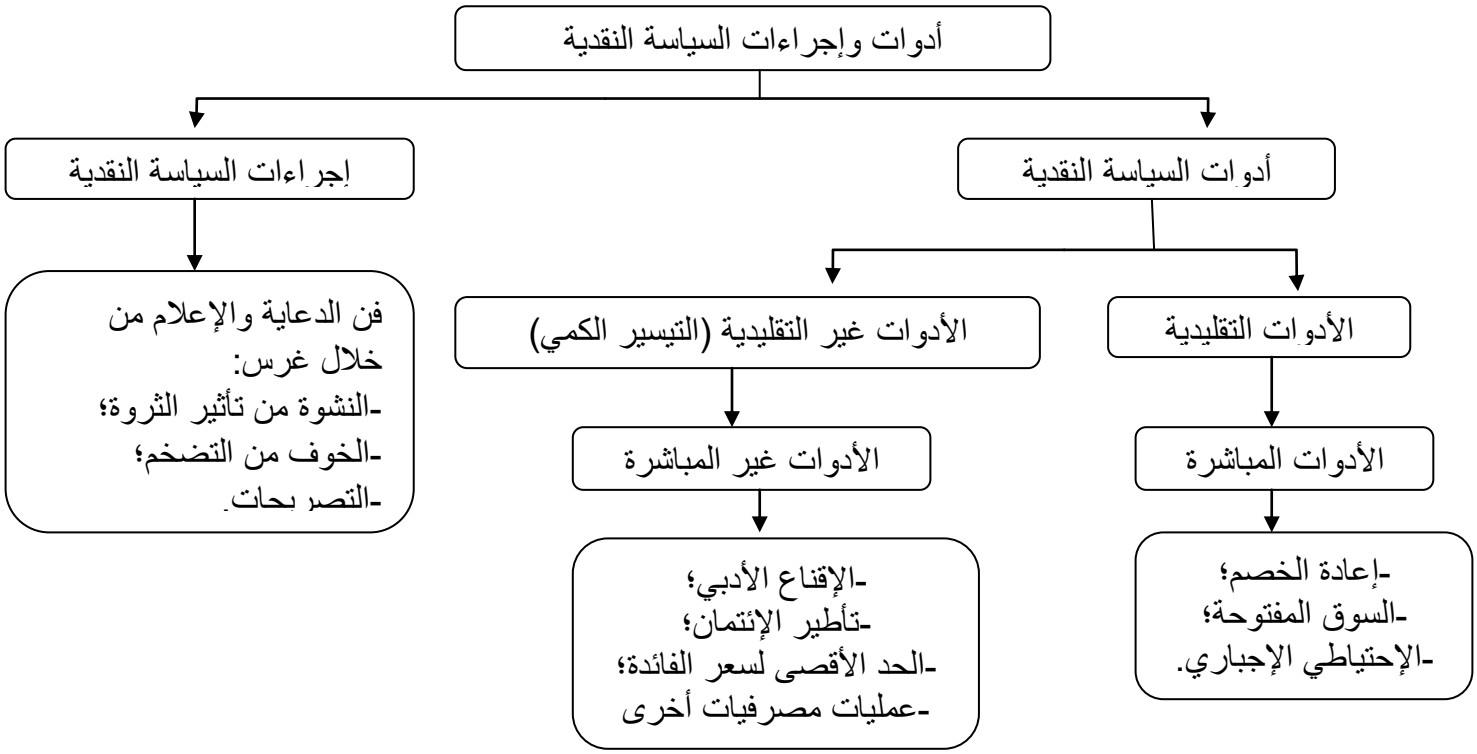

المصدر: محمد هاني، ميلود وعيل، **سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية**، المجلد3، العدد4، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، مجلة صادرة عن جامعة البويرة، الجزائر، جوان2018، ص255.

من المسلمات الاقتصادية أن السياسة النقدية هي مجموعة أدوات واجراءات يتم من خلالها تنظيم وضبط المعروض النقدي في الاقتصاد، من أجل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، ولقد تم تفصيل تلك الأدوات في الشكل السابق.كما تتدخل السلطة النقدية عن طريق السياسة النقدية بزيادة أو تخفيض حجم المعروض النقدي عن طريق مختلف أدواتها التقليدية (المباشرة وغير المباشرة) وغير التقليدية، بغرض الوصول إلى الأهداف النهائية.[1]

[1]–محمد هاني، ميلود وعيل، مرجع سابق، ص256.

المبحث الثالث: آليات انتقال تأثير سياسة التيسير الكمي وطريقة عمله

ساهمت سياسة التيسير الكمي كإجراء إستثنائي في إنقاذ الإقتصاد العالمي من أزمة الكساد بعدما عجزت البنوك المركزية من تنشيط الإقتصاد عن طريق السياسات النقدية التقليدية حيث مكنت من دعم النشاط الإقتصادي و الإستقرار المالي على المستويين المحلي و العالمي و أثبتت نجاعتها خاصة على المدى القصير و المتوسط في تحسين معدلات النمو خفض معدلات البطالة و تحفيز الطلب الكلي.

المطلب الأول: طريقة عمل التيسير الكمي:

يعمل التيسير الكمي وفق مراحل وهي:[1]

أولا: مرحلة حدوث ركود اقتصادي:

تصاب الأسواق بنقص حاد في السيولة نتيجة لاستمرار الخسائر وتحبس السيولة داخل الجهاز المصرفي فتتوقف عملية التمويل بكافة أشكالها لأن البنوك ليس بإمكانها استعادة أموالها مرة أخرى في حالة استمرار الركود، وبالتالي تبحث البنوك عن ملاذات آمنة وعن أدوات اقل خطورة وهو ما توفره السندات الحكومية، وعندما تستشعر البنوك المركزية خطورة تداعيات انحباس السيولة عن القطاعات الاقتصادية فتعمل على تخفيض أسعار الفائدة نحو الصفر ليسهل الحصول على السيولة بتكلفة إقراض بسيطة، وتكاد تكون معدومة في ظل أسعار فوائد صفرية وبالتالي تستطيع البنوك التجارية الحصول على أموال رخيصة.

ثانيا: مرحلة امتصاص الأصول المسمومة من القطاع المصرفي: وذلك بشراء الأوراق المالية المدعومة برهون عقارية.

ثالثا: مرحلة قيام البنك المركزي او بنك الاحتياط بشراء سندات حكومية

[1]–عبد العظيم عثمان الاموي، **التسهيل الكمي أو الخيار النووي**، تم الاطلاع في2024/01/29 عبر الرابط

www.forums.borsat.net

إن البنوك المركزية تقوم بعرض شراء سندات حكومية بمليارات الدولارات من المؤسسات المالية بصورة منتظمة، ويمكن للبنوك المشاركة أن تبيع هذه السندات وفي المقابل تجد حساباتها في البنك المركزي مقيدة مع النقد، هذه المؤسسات المالية تستطيع أن تستخدم النقود الإضافية لتنفقها على شراء السلع والخدمات أو الأصول الأخرى، وعليه لابد أن تزداد أسعار الأصول أيضا وهذا ما يجعل الناس يشعرون بالثراء.

ولكن في نفس الوقت لابد أن يكون لدى البنوك الاستعداد لعرض المزيد من القروض بما ان حصيلتها من الأموال قد ازدادت، وهذا التحسن الذي يطرأ على عمليات الائتمان بالإضافة إلى زيادة الثروات لابد أن يعمل على تشجيع العملاء والمؤسسات التجارية على زيادة الإنفاق ما يؤدي إلى انتعاش النظام الاقتصادي.

الشكل رقم (03): طريقة عمل التيسير الكمي

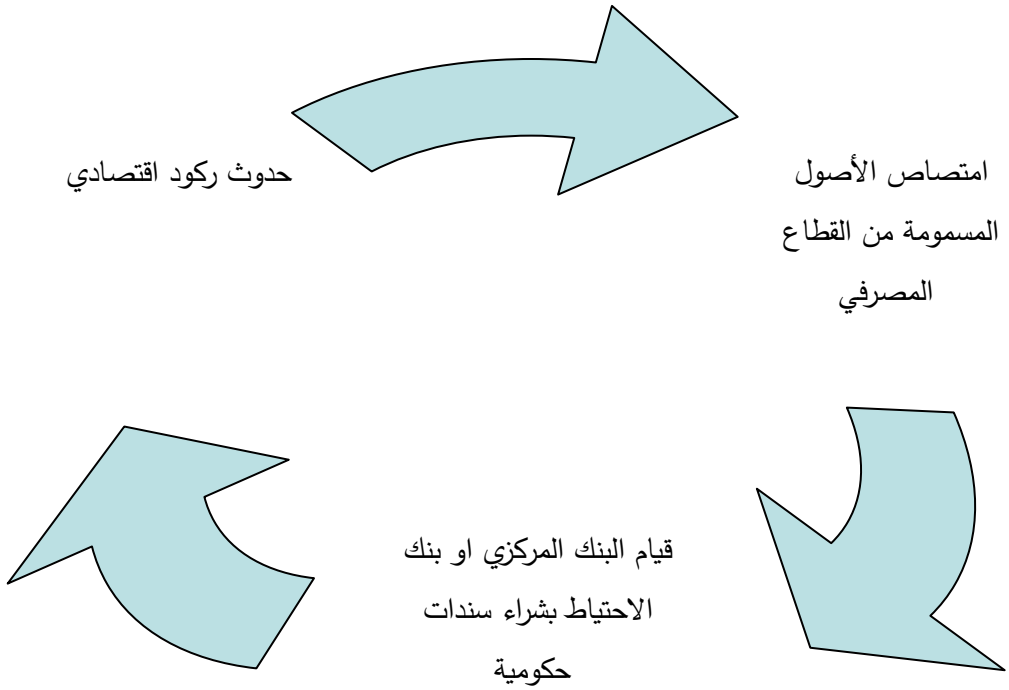

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: آليات انتقال تأثير سياسة التيسير الكمي

لتكون أداة التيسير الكمي فعالة بالقدر الذي يسمح باستعمالها نتيجة الحاجة إليها، تستلزم توفر اتساق وانسجام عبر القنوات التي تنقل من خلالها، وتبر هذه القنوات فيما يلي:

1- **قناة سعر الصرف:** تعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى إرتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الإقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مع بقاء العوامل الأخرى على حالها مما يستقطب رأس مال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية، مما يؤثر سلبا على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتعكس هذه التطورات في إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الإقتصاد المحلي.[1]

2- **قناة أسعار الأصول:** تعبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الإقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم، السندات)، وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات) وأنهما تشملان قناة توبين للإستثمار، وقناة أثر الثروة على الإستهلاك.[2]

---

[1]-أحمد شعبان محمد علي، **إنعكاسات التغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية، مصر، 2006، ص 120

[2]- عبد الحميد رسول، **العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2006، ص62.

3-**قناة الإئتمان:** هذه القناة تشير إلى أن حجم الإئتمان يعتبر أحد المتغيرات الهامة بالنسبة للسياسة النقدية وذلك لإرتباطه الشديد بحجم الإنفاق الكلي وفي هذا السياق توجد قناتان هما: قناة الإقراض البنكي، وقناة الميزانية.[1]

4-**قناة الميزانية:** هذه القناة تأخذ بعين الإعتبار العلاقة بين الصدمات النقدية وقرارات الإستثمارات التي تستخدمها الشركات من خلال تأثيرهذه الصدمات في الوضع المالي للشركة، ومضمون هذه القناة أن علاوة التمويل الخارجي التي يعتمد عليها المقترض المتمثل (في الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية)تعتمد في الأساس على وضعه المالي، أي وضع المؤسسة المقترضة حيث يؤدي إنخفاض صافي قيمة أصول الشركات إلى تزايد مخاطر مشكلة تماثل المعلومات (مخاطر الإختيار السئ)أي سوء النية،مما يؤثر على حجم الإئتمان الممنوح لتلك الشركات وبالتالي إنخفاض الإستثمار.[2]

5-**تأثير الثروة:** شراء البنوك المركزية للأوراق المالية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وأسعار الأصول الأخرى من أجل توفير السيولة للمستثمرين الذين يعيدون هيكلة محافظهم الاستثمارية وبالتالي زيادة الطلب على الأصول البديلة.

6-**قناة الثقة:** ان الثقة في فعالية التيسير تؤدي إلى زيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار من جهة ، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول وانخفاض العوائد من جهة أخرى.

---

[1]- عبد الحميد رسول ،مرجع سابق ، ص 59.

[2]- ليلى إسمهان بقبق، **دراسة قياسية لقنوات تأثير السياسة النقدية في الجزائر 1964-2012** ، المجلد5، العدد2، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلة صادرة عن جامعة الجلفة، الجزائر، 15 سبتمبر2014، ص 161.

7-**قناة الإشارة:** يشير الإعلان عن برامج شراء الأصول المالية إلى أن أسعار الفائدة ستظل منخفضة حتى نهاية البرنامج ، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل.[1]

8-**قناة إعادة توازن المحفظة:** حيث تقوم على فرض أن الأدوات المالية ليست بديلة لبعضها البعض بشكل مطلق في محافظ المستثمرين، وبالتالي فان التغيرات في صافي الغرض المتاح من هذه الأدوات للمستثمرين يؤثر على معدل العائد الذي تحققه وكذلك على الأدوات المالية البديلة لها.[2]

يبين الشكل الموالي آليات انتقال تأثير سياسة التيسير الكمي:

1- عبد المهدي رحيم حمزة، **التيسير الكمي وكيفية انتقاله الى الاقتصاد الوطني (QUANTITATIVE EASING AND HOW IT MOVES TO THE NATIONAL ECONOMY)**، قسم أدارة الأعمال، تم الاطلاع في 2024/04/17 عبر الرابط الالكتروني

https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=7&newid=5151

2-ناصر بوجلال، كمال ديب، مرجع سابق، ص251.

الشكل رقم(04): آليات انتقال تأثير سياسة التيسير الكمي

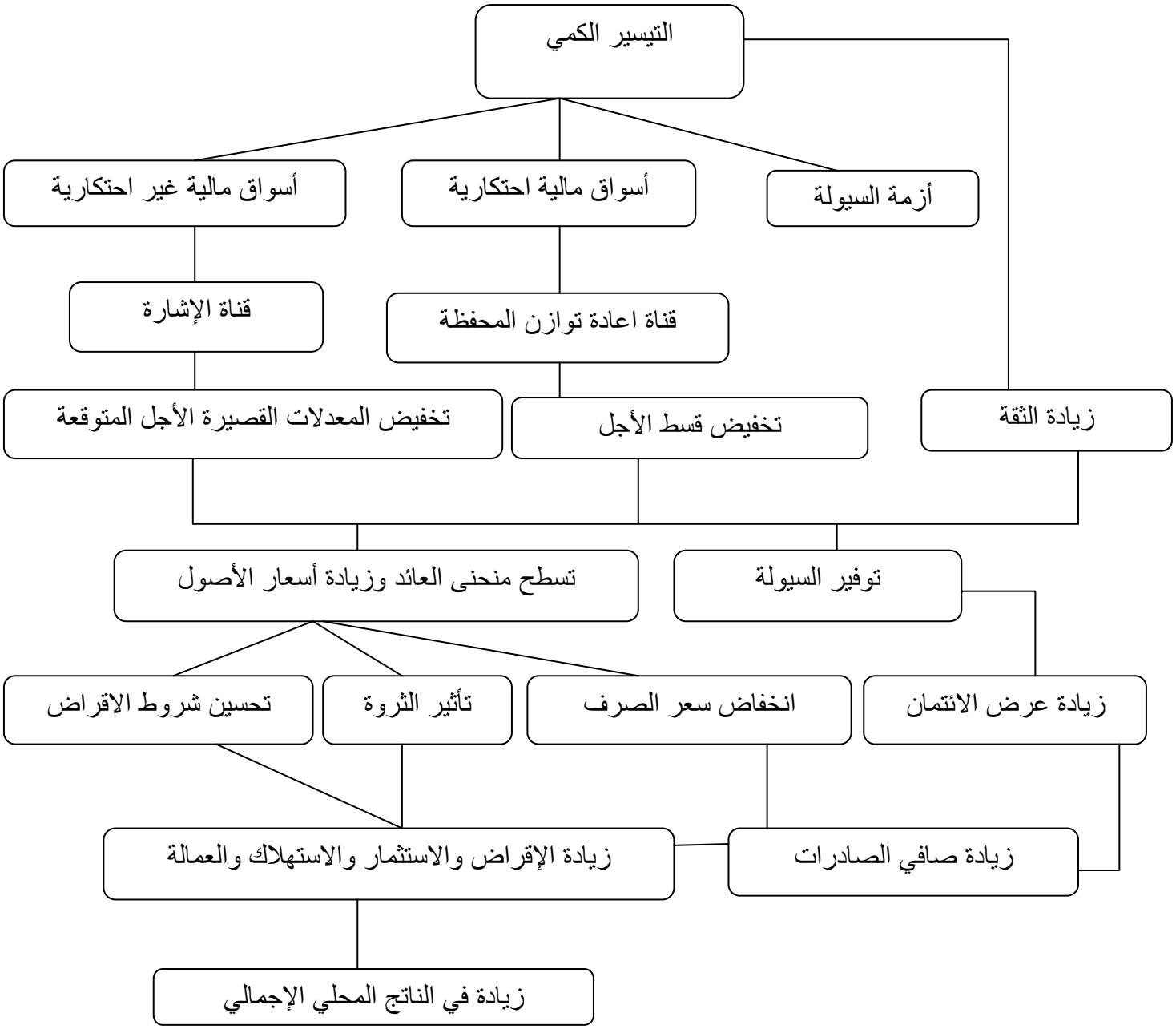

المصدر: نادية عز الدين، **أثر التيسير الكمي على استقرار النظام المالي دراسة قياسية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2020/2019، ص48.

نلاحظ من هذا الشكل أن برامج التيسير الكمي مصممة للتأثير بشكل ايجابي على الاقتصاد من خلال خفض سعر الفائدة وتخفيض قيمة العملة. وهناك العديد من القنوات لانتقال سياسة التيسير الكمي، وأبرزها قناة الاشارة وقناة اعادة توازن المحفظة. كلاهما يستهدف بشكل رئيسي تخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل. وهناك عاملين رئيسيين يؤثران على أسعار الفائدة طويلة الأجل. أولهما التوقعات بشأن أسعار الفائدة قصيرة الأجل. حيث تؤثر قناة الاشارة على الأولى، وتؤثر قناة إعادة توازن المحفظة على الثانية.

كما تؤدي سياسة التيسير الكمي أيضا إلى انخفاض سعر الصرف، وبالتالي قد تحفز الاقتصاد عبر قناة انتقال ثالثة، شريطة أن تكون قنوات الإرسال قوية بما يكفي لتحفيز الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ. كل هذه القنوات قد يكون لها أيضا تأثيرا على الثقة من خلال تحسين النظرة الاقتصادية، وتقليل عدم اليقين وخفض تقلبات السوق المالية، لاسيما في أوقات ضائقة السوق المالية.[1]

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات التيسير الكمي

اكتسب التيسير الكمي أهمية كبيرة ضمن سياسات الساسة النقدية الغير تقليدية نظرا للدور الذي لعبته وتلعبه كأحد الحلول الفعالة للسياسة النقدية، ألا أنه هناك من يرى أنه ربما تأثر سلبا أيضا.

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى ايجابيات وسلبيات التيسير الكمي من خلال:

أولا: ايجابيات التيسير الكمي

[1]- نادية عز الدين، **أثر التيسير الكمي على استقرار النظام المالي دراسة قياسية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2020/2019، ص49.

تم التعرض لسياسة التيسير الكمي لاكمال ما عجزت عنه السياسات التقليدية من قبل، وذلك لاجابياتها الكثيرة، و نذكر منها:

– أكثر السياسات لشراء أو بيع الأصول المالية بالحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد ينفذ البنك المركزي التيسير الكمي من خلال شراء الأصول المالية من البنوك ومن شركات القطاع الخاص بالأموال الجديدة المنشأة إلكترونياً؛

–يزيد هذا الإجراء من الاحتياطيات الفائضة للبنوك، وكذلك يرفع أسعار الأصول المالية التي تم شرائها مما يُخفض من عائدتها. وعادة ما تنطوي السياسة النقدية التوسعية على شراء البنك المركزي للسندات الحكومية قصيرة الأجل من أجل خفض معدلات فائدة السوق قصيرة الأجل (باستخدام مزيج من تسهيلات الإقراض الثابتة وعمليات السوق المفتوحة).

ومع ذلك، فعندما تكون معدلات الفائدة قصيرة الأجل إما عند صفر أو قريبة منه، فإن السياسة النقدية العادية لا تكون قادرة على خفض معدلات الفائدة ثم قد تستخدم السلطات النقدية التسهيل الكمي لزيادة تنشيط الاقتصاد بشراء أصول ذات فترات استحقاق أطول فحسب من السندات الحكومية قصيرة الأجل، وبالتالي تخفيض معدلات الفائدة ذات الأجل الأطول بالإضافة على منحنى العائد. ويمكن استخدام التيسير الكمي للمساعدة على ضمان ألا يقل التضخم عن الهدف.

وتشمل المخاطر أن السياسة أكثر فعالية من المراد في العمل مقابل الانكماش الاقتصادي أو عدم فعاليتها بما فيه الكفاية (إذا لم تُقرض البنوك المال). [1]

[1]–خالد عبد الرزاق آل كمال، **ما هو التيسير الكمي؟**، تم الاطلاع في 2024/01/31 عبر الرابط:
https://rattibha.com/

–ترسل البنوك المركزية مثل الاحتياطي الفدرالي رسالة قوية إلى الأسواق عندما تختار التيسير الكمي، فإنهم بذلك يخبرون المستثمرين والمتداولين أنهم لا يخشون الاستمرار في شراء الأصول للحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة؛

– يتم الاستعانة بالتيسير الكمي خلال فترات عدم اليقين أو الأزمة المالية التي يمكن أن تتحول إلى حالة من الذعر في السوق، فهذه الأداة تهدف إلى معالجة المخاوف الفورية في الأسواق المالية وتجنب سيناريو أسوأ؛

–عندما يقرر البنك المركزي استخدام التيسير الكمي، فإنه يقوم بعمليات شراء واسعة النطاق للأوراق المالية، مثل السندات الحكومية وسندات الشركات وحتى الأسهم.

ويؤدي هذا القرار إلى نتائج قوية من بينها زيادة المعروض النقدي المتداول وخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، وبالتبعية، يقلل ذلك من تكلفة الاقتراض مما يحفز الاقتصاد. [1]

ثانيا: سلبيات التيسير الكمي:

كما أن للتيسير الكمي ايجابيات، نجد انها تقابلها سلبيات ومنها:[2]

–يؤدي الاستمرار في التيسير الكمي إلى فقاعات الأصول، وقد تحدث هذه الفقاعات في الأسهم والعقارات والسلع و السندات والائتمان؛

–يؤدي التيسير الكمي إلى توجيه التدفقات المفرطة في رأس المال إلى الدول الناشئة و التي تواجه تحديات سياسية عصيبة نتيجة لتقليص أسعار الفائدة؛

–من الممكن أن يخلق التيسير الكمي مشاكل أخلاقية خطيرة من خلال إضعاف الحافز لدى الحكومة للاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، كما أنه قد يؤدي إلى تأجيل التقشف

---

[1]–CNBC عربية، ما المقصود ب" **التيسير الكمي**" ؟ وهل يسبب التضخم، تم الاطلاع في2024/01/31 عبر الرابط:
https://www.cnbcarabia.com/

[2]–محمد إبراهيم السقا، **لماذا تتجه الكويت إلى الفائدة الصفرية** ؟، تم الاطلاع في 2024/02/01 عبر الرابط:
http://www.alqabas.com

المالي المطلوب اذا تم تخويل عجز التضخم إلى أوراق مالية والحفاظ على أسعار فائدة منخفضة للغاية يحول السوق دون فرض الانضباط؛

–يعد الخروج من التيسير الكمي عملية معقدة، فإذا حدث خروج ببطء شديد وفي وقت متأخر قد ينتج عن ذلك تضخم وفقاعات الائتمان والأصول، واذا تم الخروج عن طريق بيع الأصول الطويلة الأجل التي تم شراؤها أثناء التيسير الكمي، فقد تؤدي إلى الزيادة الحادة في أسعار الفائدة إلى خنق التعافي، ما يتكبد حامل السندات الطويلة الآجل خسائر مالية كبيرة، واذا كان الخروج عن طريق رفع أسعار الفائدة على الاحتياطات الفائضة، فان خسائر الميزانية العمومية للبنك المركزي ستكون كبيرة في البداية؛

– قد يصبح تكرار التيسير الكمي غير فعال بمرور الوقت نظرا لانسداد قنوات الانتقال الى النشاط الاقتصادي الحقيقي، حيث أن قناة السندات لا تعمل عندما تكون عائدات السندات منخفضة بالفعل وقناة الائتمان لا تعمل عندما تكون السيولة وتنهار سريعا.

–إن لجوء الاحتياطي الفيدرالي إلى التوسع في الميزانية يمكن أن يقلل من ثقة الجمهور في قدراته على رسم وتنفيذ خطة للخروج من السياسات التي نتبعها في الوقت الحالي؛

–عند شراء سندات بكميات غير مدروس تأثيرها في العملة، قد يدفع بالأسعار إلى الارتفاع وتفقد العملة قيمتها الحقيقية بسبب زيادة المعروض النقدي واحداث التضخم و بالتالي يجعل الدولار الأمريكي اقل قدرة على المنافسة مقابل العملات الأجنبي؛

–قد يتسبب التيسير الكمي في حدوث تضخم، وهو ما يعد أكبر خطر على الاقتصاد، فعندما يطبع البنك المركزي النقود، يزداد المعروض المتداول، وهذا ربما يؤدي من الناحية الافتراضية إلى انخفاض في القوة الشرائية للأموال المتداولة بالفعل حيث أن زيادة العرض النقدي تمكن الأفراد والشركات من زيادة طلبهم على نفس الكمية من الموارد، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وربما بشكل خطير؛

-كما أن التيسير الكمي ليس مفيدًا للجميع ولا يمكنه تطبيقه على جميع الاقتصادات، وربما يسبب فقاعات الأصول؛

-ويشكك بعض المحللين في فعالية التيسير الكمي، خاصة فيما يتعلق بتحفيز الاقتصاد وتأثيره غير المتكافئ على مختلف الأسر والشركات؛

ومن بين مخاطر التيسير الكمي أيضاً أنه قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل بسبب تأثيره على كل من الأصول المالية والأصول العقارية.

يمكن تلخيص ايجابيات وسلبيات التيسير الكمي في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): ايجابيات وسلبيات التيسير الكمي

سلبيات التيسير الكمي	إيجابيات التيسير الكمي
-إستخدام سياسة التيسير الكمي لمدة طويلة يؤدي الى ظهور فقاعات الأصول في (لأسهم،السندات ،العقارات، السلع). -تسبب تدفقات مفرطة في رأس المال إلى الدول الناشئة و التي تواجه تحديات سياسة عصيبة . -خلق مشاكل أخلاقية مثل اضعاف الحافز في الإصلاحات الاقتصادية . -تأجيل التقشف المطلوب . -الخروج من هذه السياسة عملية معقدة . - عند الخروج البطيء ينتج عنه تضخم و فقاعات الإئتمان. -التكرار في تطبيق هذه السياسة يصبح غير فعالة بمرور الوقت . -يقلل من ثقة الجمهور في قدراته للخروج من السياسة المتبعة . -يفقد العملة قيمتها وقدرتها على المنافسة	-أكثر السياسات شراء وبيع الأصول المالية مع الحفاض على معدلات الفائدة بقيمة الهدف المحدد. -تزيد سياسة التيسير الكمي من الإحطياطات الفائضة لدى البنوك . -ترفع من اسعار الأصول المالية المشترات مما يخفض من عائداتها . -تخفيض معدلات فائدة السوق قصيرة الاجل . -ضمان ان لا يقل التضخم عن الهدف . -تنشيط الاقتصاد . -تحقيق الموازنة العامة . -تثبت للمستثمرين و المتداولين ان البنوك لا تخشى الإستمرار في شراء الأصول للحفاض على اسعار الفائدة منخفضة . -زيادة المعروض النقدي المتداول و تخفيض اسعار اسعار الفائدة طويلة الأجل . -تقليل تكلفة الإقراض, -تحفيز الإقتصاد.

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على المعلومات السابقة

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مختلف الأصول النظرية والتوصل إلى النتائج التالية:

– التيسير الكمي أداة من أدوات السياسة النقدية، تعرف هاته الأداة في الأدبيات الاقتصادية بأنها الأداة غير التقليدية للسياسة النقدية؛

–يتميز التيسير الكمي بكونه سياسة استراتيجية طارئة تستخدم في الحالات المستعصية؛

–يقع التيسير الكمي في السياسة النقدية ضمن أدواته الغير التقليدية؛

–ينتقل تأثير التيسير الكمي عبر مجموعة من القنوات التي تم ذكرها سابقا؛

–التيسير الكمي له نوعان: التيسير الكمي التقليدي و التيسير الكمي الغير التقليدي؛

–للتيسير الكمي آثار ايجابية وسلبية:

- **الآثار الايجابية:**

–تخفيض معدلات فائدة السوق قصيرة الاجل؛

–ضمان ان لا يقل التضخم عن الهدف؛

–تنشيط الاقتصاد وتحقيق الموازنة العامة .

- **الآثار السلبية:**

–التكرار في تطبيق هذه السياسة يصبح غير فعالة بمرور الوقت؛

–يقلل من ثقة الجمهور في قدراته للخروج من السياسة المتبعة؛

–يفقد العملة قيمتها وقدرتها على المنافسة.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لعجز الموازنة العامة

تمهيد:

تعتبر الموازنة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، باعتبارها الأداة الرئيسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، ومن المعلوم أنه ليس هناك دولة تملك قدرة للحصول على موارد غير محدودة بصرف النظر عن مدى ثرائها، لذلك فإن أسس إعداد الموازنة العامة للدولة ترتكز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، كما تمثل عملية اعداد الموازنة الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط على الواقع الفعلي.

وغالبا ما يحدث خلل في الموازنة العامة يسمى بعجز الموازنة العامة، التي أولته الدول اهتماما كبيرا في برامجها الاقتصادية المسطرة بمساعدة الأدوات الغير تقليدية للسياسة النقدية المعروفة بالتيسير الكمي.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الاول: أساسيات حول الموازنة العامة

المبحث الثاني: مفهوم عجز الموازنة العامة

المبحث الثالث: علاقة التيسير الكمي بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

المبحث الأول: أساسيات حول الموازنة العامة

احتلت دراسة الموازنة العامة جزءا هاما من الدراسات المالية في السنوات الأخيرة باعتبارها أداة من أدوات السياسة الميزانية التي تستعملها الدولة من أجل بلوغ أهدافها الاقتصادية، ويظهر لنا ذلك في الآونة الأخيرة، فلقد تضخم حجم الموازنات العامة و زاد تأثيرها على التوازن الاقتصادي.

المطلب الاول: تعريف الموازنة العامة وأهميتها

تعتبر الموازنة العامة بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة، حيث يعكس هذا البرنامج سياستها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، من خلال ما تتصرف إليه أوجه الإنفاق و الإيرادات، ولقد أصبحت الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في السياسة المالية لتحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: تعريف الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة إحدى أدوات المؤسسات العامة المؤثرة على أموال المجتمع من حيث عملية تنظيم صرفها من جهة، والمحافظة عليها من جهة أخرى.

وتختلف التعاريف حول الموازنة العامة باختلاف الباحثين، ومن بين أبرز التعاريف ما يلي:

-عرفها القانون الفرنسي بأنها: الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواردتها، ويؤذن بها، ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية.[1]

-كما عرفت الموازنة العامة بأنها: تبين الموازنة إيرادات الدولة والمبادئ التي تنفق فيها. فهي تقدر قيمة الإيرادات، محددة نسبة النفقات التي يجب استعمالها خلال فترة معينة(عادة سنة).

[1]-عبد الرؤوف قطيش، حسين علاضة، **المالية العامة: الموازنة-نفقاتها- واردتها(ضرائب، رسوم) القروض-الإصدار النقدي-الخزينة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت-لبنان، 2013، ص ص41، 42.

وهي أداة تنبؤ ومقابلة في نفس الوقت.[1]

-الموازنة العامة هي: وثيقة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وايراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن غالبا سنة والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف التي ترمي إليها سياسة الحكم.[2]

-كما تم تعريف الموازنة العامة أنها: تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، فهي خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا، وتتضمن عددا من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية.[3]

مما سبق نستنتج أن الموازنة العامة هي وثيقة أو بيان يقدر نفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية تقدر بسنة.

ثانيا: أهمية الموازنة العامة

الموازنة العامة تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وتبرز أهميتها في:

1-الأهمية الاقتصادية:

تبرز الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة من خلال الدور الذي تلعبه الحكومة في التأثير على الحياة الاقتصادية، ففي الدول المتقدمة أصبحت الموازنة العامة وسيلة لتحقيق العمالة الكاملة، وتفعيل القوى الاقتصادية العاطلة، والمساهمة في زيادة الدخل الوطني ورفع مستويات المعيشة، لذا أصبح من أهم الأهداف الرئيسية للموازنة العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولو استلزم الأمر الخروج على مبدأ التوازن، ففي حالات الرواج وعندما تزايد قوى

---

[1]-فوزت فرحات، **المالية العامة الاقتصاد المالي: دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية**، ط5، كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية، 2013، ص34.

[2]-عادل فليح العلي، **الكالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد، ط1، بدون بلد نشر، 2007، ص505.

[3]-حكيمة حليمي، نوال باهي، **عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2007**، العدد4، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مجلة صادرة عن جامعة الوادي، الجزائر، جوان2018، ص39.

التضخم تستخدم الموازنة في سحب جزء من القوة الشرائية من أجل الحد من الطلب الفعلي المتزايد، وبالتالي يمكن الحد من موجات التضخم.

أما في فترات الكساد يستخدم التمويل بالعجز من أجل رفع النشاط الاقتصادي بالقوة الشرائية، وبالتالي تظهر لنا مدى أهمية الموازنة العامة بالنسبة للدولة لأنه من خلال بنود الموازنة، والتأثير فيها يمكن الوصول لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية.[1]

2-الأهمية المالية:

ان توثيق ايرادات ونفقات الدولة في وثيقة الموازنة تسمح بتبيان حقيقة الحالة المالية للدولة، فالموازنة تقدم تفصيلا لجميع مصادر الايرادات والنفقات التي يجب على الدولة انفاقها خلال السنة المالية، فمن خلال مقارنة رصيد النفقات والارادات يمكن لنا من اكتشاف ما اذا كانت الدولة في حالة توزان مالي أو حالة اختلال وعجز مالي فزيادة على هذا فانها توضح ماهية النفقات و أوجه صرفها وماهية الايرادات ومصادر الحصول عليها، لذلك تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية للتخطيط المالي وقيادة نظام الدولة المالي.

3/ الأهمية الاجتماعية:

تظهر الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة من خلال سياسة اعادة توزيع الدخل بين مختلف طبقات المجتمع، فاذا فرضت الدولة الضرائب المباشرة التصاعدية على ذوي الدخل المرتفع ثم أعادت توزيع هذا الايراد بشكل منح أو مساعدات للطبقات الاجتماعية الفقيرة، فهذا يدل على سياسة اجتماعية تهدف الدولة من خلالها للتخفيف من حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.[2]

---

[1]-لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص99.

[2]-عيماد داتو سعيد، **محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية**، موجهة للطلبة السنة الثانية، صادرة عن جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2021/2020، ص80.

4/ الاهمية السياسية:

لم تعد الموزانة العامة مجرد خطة مالية لعرض ايرادات الدولة ونفقاتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية متزايدة يتم من خلالها تنفيذ الحكومة لبرامجها السياسية، وبالتالي يمكننا اعتبار أن الموازنة العامة احدى الآدوات السياسية التي تؤثر على المال العام من حيث التصرف فيه وتنظيم عمليات صرفه وضبطها.

5/ الاهمية المحاسبية والرقابية:

تكتسب الموازنة العامة أهميتها كونها أداة فعالة بيد السلطة التشريعية للرقابة على أداء السلطة التنفيذية والتي يتم من خلالها تقييم أداء الوحدات الحكومية و أنشطتها، فمن خلال الموازنة العامة يتم التعرف على نوعية وحجم الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسات العامة في الدولة ومدى تحققها للأهداف المحددة لها والتي بدورها تعمل على توفير الاعتمادات المالية اللازمة للسلطة التنفيذية للقيام بمسؤولياتها وواجباتها على النحو المطلوب.

ويرى خبراء الاقتصاد أنه ومن خلال التطبيق الفعال والأمثل للموازنة العامة يمكن تحقيق ما يلي:

- ✓ تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي؛
- ✓ تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال توجيه الانفاق الحكومي نحو المشاريع التطويرية والاستثمارية وتحفيز الاستثمار المحلي بمنح التسهلات للاستثمارات الجديدة أو بالحد من الرسوم والضرائب عليها؛
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك باعادة توزيع الدخل من خلال زيادة الضرائب على الأغنياء، وزيادة الدعم الحكومي والاعانات للفقراء؛
- ✓ ترشيد النفقات الحكومية، وتوجيه الحكومة نحو تنفيذ الأنشطة الأكثر نفعا للصالح العام؛

- ✓ حماية الصناعات الوطنية وتحفيزها، وذلك من خلال سياسية اعفاء مدخلات الانتاج من الضرائب والجمارك.[1]

المطلب الثاني: أنواع الموازنة العامة

بعد التطورات التي شهدتها الموازنة العامة عبر مر الزمن، إذ نجد أن لها عدة أنواع والمتمثلة في:[2]

1. موازنة الرقابة (موازنة البنود):

وتعرف أيضا بالموازنة التقديرية وهي أول أنواع الموازنات استعمالا، وهي المرحلة الأولى من مراحل تطور الموازنة وهدفها الرئيسي فرض رقابة مركزية على الانفاق العام، ومحاولة التغلب على عيوب الإدارة الحكومية ومنع الاختلاسات المالية والصرف بدون وجه حق.

2. موازنة البرامج والأداء:

أما ذا النوع فلقد تحول الاهتمام من فرض الرقابة إلى خدمة الإدارة الحكومية وسميت أيضا موازنة الإدارة، والغرض الأساسي من ظهور الموازنة العامة في شكل برامج رئيسية وأعمال هو تطوير الإدارة الحكومية نفسها ورفع كفاءتها في تأدية الأعمال بما فيها أعمال البرمجة.

وفي هذه المرحلة لم ينظر إلى الموازنة العامة على أساس أنها رقابة بل وأيضا أداة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية وإمداد متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة لهم وقياس الأعمال المنجزة مع تحقيقها بكفاءة وفعالية، فتمت إعادة تبويب النفقات العامة والإيرادات بشكل يخدم هذه الأهداف. حيث تم تبويب مصروفات الموازنة تبويبا ثلاثيا حسب الوحدة التنظيمية والوظيفية التي تؤديها الوحدة والغرض من المصروف، حيث توزع المصروفات أولا على الوحدات التنظيمية فيحدد

[1]–عادل حسان، **الموازنة العامة بين النظرية والتطبيق**، العدد27، مجلة المرساة المصرفية، دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد الفلسطينية، مجلة صادرة عن جامعة غزة، فلسطين، سبتمبر2020، ص ص6، 7.

[2]–علي توبين، **عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق**، المجلد2، العدد13، مجلة الاقتصاد الجديد، صادرة عن جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015، ص 170.

المبلغ الإجمالي المسموح لهذه الوحدة، ثم قسم المبلغ في شكل برامج رئيسية تقوم الوحدة بتنفيذها، ثم مصروفات كل برنامج تقسيما نوعيا إلى مشتريات وأدوات مكتبية ورواتب وأجور وغير ذلك.

3. موازنة التخطيط والبرمجة:

في هذه المرحلة تحول الاهتمام نحو ربط السياسة المالية والاقتصادية للحكومة بخطة اقتصادية محددة عن طريق مجموعة من البرامج والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للحكومة، إذ تم فيها تبويب كل من الايرادات العامة والنفقات، وتهتم أساسا بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام والأنشطة ومدخل موازنة البرامج كاملة يستلزم التحديد المسبق للتكلفة الكلية المهمة المعينة بغض النظر عن الوحدات التنظيمية المستخدمة في تنفيذ البرامج.

4. نظام الموازنة الصفرية:

أما هذا النوع لا يأخذ بعين الاعتبار البيانات التاريخية ويبدأ من الصفر، ويتم فيها اعداد الموازنة العامة على أساس دراسة جميع البرامج والمشاريع سواء كانت حالية أو سابقة، ويفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقات في البداية، وهذا النوع مناسب خصوصا للأنشطة التي تهدف لتحقيق الربح والأنشطة الحكومية والمنظمات الخدمية وإنه يجب على المدير تقديم تبرير لكل نفقة مقدرة بالوازنة بغض النظر عن نوعيتها وأنه يجب ترتيب الأنشطة في الإدارة أو القسم طبقا لأهميتها النسبية، بداية من الأنشطة التي يعتبرها المدير أكثر أهمية إلى تلك الأقل أهمية.[1]

[1]– علي توبين، مرجع سابق، ص171.

المطلب الثالث: مبادئ ومراحل اعداد الموازنة العامة

الموازنة العامة بيان لنفقات وايرادات الدولة خلال فترة زمنية، تقوم على مجموعة مبادئ، كما تمر عبر مراحل لاعدادها، والتي نتطرق اليها من خلال:

أولا: مبادئ الموازنة العامة

تتمثل مبادئ الموازنة فيما يلي:

1-مبدأ السنوية:

الموازنة محددة المدة فهي توضع لفترة من الزمن اصطلحت معظم الدول على جعلها سنة، فيأتي التقدير عندئذ عن سنة، ويعطى الإذن بالجباية والانفاق عن سنة.

وإذا كانت الدول لم تجعل مدة الموازنة أقل من سنة، لأن أعمال تحضير الموازنة ودرسها والتصويت عليها تتطلب مجهودا كبيرا ووقتا ليس بالتقصير. وهذا ما لا يسمح بتكرار الأمر أكثر من مرة في السنة، وإذا كانت أكثرية الدول في الماضي لم تجعل مبدأ الموازنة أكثر من سنة، لأن التقدير عن مدة تتجاوز السنة كان أمرا صعبا جدا.

إذ نجد أنه توجد موازانات توضع لأكثر من سنة، أو لمدة غير محدودة كالمشاريع الانشائية الكبرى نظرا للتطورات الاقتصادية والمفاهيم العلمية الجديدة.[1]

2-مبدأ الوحدة:

ويقصد بهذا المبدأ أن تأتي الموازنة في وثيقة واحدة تجمعها موازنة واحدة ولو تعددت أجزائها أو مجلداتها، تقدم هذه الوثيقة إلى البرلمان باعتباره السلطة المختصة باعتماد الموازنة العامة للدولة.

وهدف هذا المبدأ هو:

-سهولة عرض الموازنة وتوضيحها للمركز المالي ككل؛

[1]-حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، مرجع سابق، ص46.

-تجنيب الفاحص أو الباحث إجراء التسويات الحسابية التي يستلزمها الأمر لدراسة أو فحص الموازنة العامة للدولة؛

-إن وضع كافة الايرادات وأوجه انفاقها تحت نظر السلطة التشريعية تسهل عليها مهمة ترتيب الأولويات للانفاق العام للدولة ككل.[1]

3-مبدأ عدم التخصيص:

ويعني هذا المبدأ عدم تخصيص أية موارد مقيدة في الموازنة لأوجه محددة في الانفاق، ولكن يتم تجميع الموارد العامة في جانب الاستخدامات العامة وفي الجانب الآخر للسنة المالية المحددة.[2]

4-مبدأ التوازن:

يقوم هذا المبدأ على توازن الموازنة العامة في الفكر التقليدي تساوي جملة الايرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وبالتالي لا تحقق الموازنة مبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن اجمالي الايرادات العامة، والسبب الذي جعل مبدأ التوازن ذو أهمية في الفكر المالي التقليدي كونه مؤشر على حسن استخدام المال العام.[3]

5-مبدأ الشمولية أو العمومية:

يعني هذا المبدأ أن تظهر كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الايرادات في وثيقة الموازنة دون أي مقاصة بينهما، إذ يقوم على ركيزتين أساسيتين وهما:[4]

---

[1]-حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 77.

[2]-ابراهيم السيد، الملجلي، **المحاسبة في الوحدات الحكومية**، ط1، دار الاشعاع، الاسكندرية، 2002، ص28.

[3]-طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص169.

[4]-لحسن دردوري، الأخضر لقليطي، **الموازنة العامة في التشريع الجزائري**، المجلد الثاني، العدد السابع، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، صادرة في الجزائر ، سبتمبر2017، ص647.

أ. قاعدة عدم تخصيص الإيراد:

تظهر لنا هذه القاعدة بشكل جلي بقراءاة المادة 08 من قانون 84/17 والتي تنص أنه: لا يمكن تخصيص أي ايراد لتغطية نفقة خاصة، وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية للدولة بلا تمييز.

غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية:

-الميزانيات الملحقة؛

-الحسابات الخاصة للخزينة؛

-الاجراءات الحسابية الخاصة ضمن الموازنة العامة والتي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

ب. قاعدة المنتوج:

تعني هذه القاعدة الزامية تسجسل النفقات والايرادات بمبلغها الخام أي بمبالغها الكاملة وهو ما يمنع مقاصة الايرادات والنفقات.

ويلاحظ من ذلك التسجيل المنفصل لنفقات الدولة وإيرادتها في موازنة الدولة وذلك بدون اجراء أية مقاصة بينهما، بحيث لا يمكن أن تستخدم بعض الايرادات لتغطية بعض النفقات العامة. لكي لا يتم الخروج عن قاعدة شمول الموازنة.

ثانيا: مراحل الموازنة العامة

تمر الموازنة العامة بعدة مراحل والتي تتمثل في:

1. مرحلة الإعداد والتشريع:[1]

[1]-منتظر جعفر الموسوي، **الموازنة العامة (أنواعها ومبادئها ومراحل تحضسرها)**، مقالات علمية، تم الاطلاع في 2024/03/04 عبر الرابط https://almerja.com/

أ- **تقدير الايرادات:** ظهرت في الفكر المالي عدة طرق لتقدير الايرادات منها:

-حسابات السنة الأخيرة؛

-الزيادات السنوية؛

-التقدير المباشر: وهي الشائعة في التطبيق في الوقت الحاضر، وتقوم على اساس ترك الحرية في التقدير للقائمين عليها وبالامكان الاسترشاد بايرادات السنة السابقة مع مراعاة التغيرات الحاصلة، وهي الافضل كونها تعطي تقديرات اقرب للواقع.

ب- تقدير النفقات:

يتم تقدير النفقات باسلوب التقدير المباشر، وتقسم الى:

-النفقات العامة الثابتة (التحديدية):

ويمكن معرفتها وتقديرها بدقة مثل اقساط الدين العام والايجارات السنوية والرواتب.

-النفقات العامة المتغيرة (التقديرية):

وهي تتبدل كل عام مثل نفقات الأعمال الانشائية والصيانة والمشتريات.

اسلوب وإجراءات تحضير الموازنة

أ- التوجهات العامة : يختص مجلس الوزراء في كل دولة بوضع هذه التوجهات بعد دراسته لمتطلبات الحاجة العامة للبلد؛

ب- تعليمات تقدير الموازنة: يقوم مجلس الوزراء باصدار تعليماته الى الوزارات كافة بشأن التقديرات للايرادات العامة والنفقات العامة ، مع مراعاة الدقة والوضوح في تلك التقديرات؛

ت- تجميع نتائج التقديرات: تقوم الوزارات باجراء التقديرات الخاصة بالانفاق والايراد لموازناتها؛

تقوم وزارة المالية بمناقشة تلك الموازنات مع المختصين في كل وزارة، ثم تقوم بتجميعها والتنسيق بينها وتوحيدها لعمل مشروع الموازنة؛

ث- تشريع الموازنة: وهو مصادقة السلطة التشريعية على مشروع الموازنة لتصبح قانوناً واجب التنفيذ.

2. مرحلة اعتماد الميزانية:

يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية (المجلس الوطني) الممثلة لجموع الشعب، وهي مسؤولية مهمة وكبيرة لما ينطوي عليه تغير الموازنة العامة، والتي تناول جميع قطاعات المجتمع وأنشطته الاقتصادية المختلفة.[1]

3. مرحلة تنفيذ الميزانية العامة:

يقصد بتنفيذ الموازنة العامة العمليات التي يتم بواسطتها تحصيل المبالغ الواردة في جانب الإيرادات العامة وإنفاق المبالغ الواردة في جانب النفقات العامة وكلما كان تحضير الموازنة وإعدادها ممكنا ودقيقا وموضوعيا كلما كان تنفيذ الموازنة متطابقا مع المواقع العلمي وقريبا جدا من الأرقام الواردة في الموازنة العامة. وتتمثل أجهزة تنفيذ الموازنة العامة في:

تتولى السلطة التنفيذية بكافة أجهزتها الإدارية مسؤولية تنفيذ الموازنة كما اعتمدتها السلطة التشريعية حيث تقوم بتحصيل الايرادات المقدرة وإنفاق الاعتمادات المقررة، فتتولى مختلف الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية تنفيذ البرامج المقررة وتقديم الخدمات التي تفتح في نطاق أعمالها مع مراعاة تحقيق الكفاءة الفنية في التنفيذ وانخفاض تكاليفه وعدم تعدي حدود الاعتمادات المخصصة لها، ومن ناحية أخرى ستتولى المصالح والإدارات الحكومية المعنية بتحصيل الايرادلات المقررة من ضرائب ورسوم، مع مراعاة تخفيض نفقات الجباية ومنع التهرب الضريبي إلى أدنى مستوى ممكن[2].

---

[1]-زواش زهير، **محاضرات في المالية العامة**، موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة02، الجزائر، 2019/2018، ص83.

[2]-مليكة حجاج، **محاضرات في المالية العامة**، موجهة للسنة الثالثة ليسانس قانون عام، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020/2019، ص ص62، 63.

4. مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة:

إن عملية الرقابة على الموازنة العامة تساير جميع مراحلها، وذلك من أجل التأكد من سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة، فبعد أن تتم دورة الموازنة المتمثلة في التحضير والاعتماد و التنفيذ تبدأ مرحلة أخرى وهي مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العمومية، ومن مدى تطابق تقديرات الموازنة على ما تحقق منها فعلا، لأن السلطة التنفيذية يمكن أن تخرج عن الحدود التي حددها لها قانون المالية، ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على تنفيذ موازنة الدولة من أجل أن يتم التنفيذ وفقا للحدود والتوجيهات والتعليمات الصادرة من السلطة التشريعية، فكل التشريعات المالية تتفق في مختلف الأنظمة على أهمية الرقابة على تنفيذ بنود الموازنة العامة للدولة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة وفقا لما تقرر في الموازنة العامة دون تبذير للأموال العمومية وحفاظا على حسن السير المالي للمرافق العمومية، وتتنوع الرقابة على تنفيذ الموازنة من دولة إلى أخرى.[1]

[1]–لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر–تونس**، ص108.

المبحث الثاني: مفهوم عجز الموازنة العامة

إن التصدي لمشكلة عجز الموازنة العامة يحتل مكانة بارزة في أولويات البرامج الاقتصادية للدولة، وذلك لما يترتب عليه من آثار غير مرغوبة وخطيرة، فضلا على أن حجم هذا العجز ونطاقه وطبيعته، يرتبط بدرجة كبيرة بمدى كفاءة الدولة في إدارة المال العام من حيث تحصيله وأسلوب تخصيصه لتمويل مختلف مجالات الانفاق العام، الأمر الذي يستدعي ضرورة صياغة برنامج عمل جاد وفعال لعلاج هذا العجز.

المطلب الأول: تعريف عجز الموازنة والأسباب

إن عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ويعود ذلك لعدة أسباب.

أولا: تعريف عجز الموانة العامة

اختلفت وتعددت التعاريف حول موضوع عجز الموازنة العامة، ومن أبرز هذه التعاريف نذكر ما يلي:

-يعرف عجز الموازنة بأنه: انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أو انه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة.[1]

- عجز الموازنة هي حالة اقتصادية وماليّة تُعاني منها الموازنة المالية، بسبب وجود خلل في تركيبتها، وعندها يحدث ارتفاع في نسب المصروفات مع انخفاض في الإيرادات، ولا تتمكّن المؤسسة أو المنشأة من توفير الوسائل المناسبة للعمل على حل العجز الذي تعاني منه، مما يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، والتأثير عليه سلبياً، فينتج عن ذلك زيادة في نسب الديون، والقروض المترتبة على الموازنة العامة، لترتفع نسبة العجز المتراكم، بسبب عدم القدرة على سداد قيمة القروض[2].

---

[1]-زينة عباد، حكيم شبوطي، **سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر-**، المجلد10، العدد3، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلة صادرة عن جامعة البليدة2، الجزائر، ديسمبر2019، ص118.

[2]-مجد خضر، **عجز الموازنة**، تم الاطلاع في 2024/03/05، عبر الرابط https://mawdoo3.com :

-العجز الموازني هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والناتج عن كون النفقات تفوق الايرادات وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز بعدة آليات مختلفة.[1]

نستنتج مما سبق أن عجز الموازنة يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة للدولة.

ثانيا: أسباب عجز الموازنة

يرجع حدوث عجز الموازنة العامة للدولة إلى عدة عوامل وتتمثل فيما يلي:

1-الأزمات الاقتصادية:

عند نشوء العجز من الركود الاقتصادي، تعتبر محاولة تحقيق موازنة الميزانية عن طريق زيادة الضرائب، أو التقليل من الإنفاق العام سببا لزيادة حدة الأزمة الاقتصادية، ومعالجة هذا العجز عن طريق زيادة الإنفاق العام بقصد بعث الروح في الكيان الاقتصادي للدولة، وهذا بموجب نظرية العجز المقصود أو المنظم وهي تعبير عن أفكار كينز وميردال، وترى هذه النظرية في أن العجز وسيلة أساسية للإنعاش الاقتصادي وإخراجه من مرحلة الكساد والركود، ويحنوي العجز المقصود أن برنامجا للإنفاق العام يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد ويشجع على الانتعاش والنهوض الاقتصادي.

ويعتبر العجز المصود وسيلة تستخدمها الحكومات لمعالجة العجز الطارئ، وحسب هذه النظرية ما دام الاقتصاد بعيدا من وضعية الاقتصاد الكامل بإمكان في هذه الحالة الدولة أن تتابع العجز، فوصول الاقتصاد إلى وضعية التشغيل الكامل هو المؤشر لإيقاف العجز.[2]

---

[1]-علي بودلال، **العجز الموازني في الجزائر(الأسباب، النتائج والحلول)**، العدد السادس، مجلة اقتصاديات الأعمال الحرة، مجلة صادرة عن جامعة تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2018، ص455.

[2]-راضية دنان، **عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)**، ص153.

2-انخفاض الإيرادات العامة:

ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى ذلك نجد:[1]

أ. **ضعف الجهد الضريبي:** تعتبر الطاقة الضريبية من أهم المقاييس للجهد الضريبي، ففي أغلب الأحيانلايقاس الجهد الضريبي بنسبة حصيلة الضرائب على محتلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتسم الدول النامية بانخفاض هذه النسبة والسبب في ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

ب. **جمود النظام الضريبي:** يسهم جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة أهداف التنمية بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، فكثير من الأنظمة الضريبية في الدول النامية لم تتطور منذ الحقبة الاستعمارية، سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها وتحصيلها، وفي أغلب الأوضاع لا تستجيب النظم الضريبية إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل القومي، كما أن أنظمة الضرائب مليئة بالاستثناءات ومثقلة بالتعقيدات التي لا لزوم لها، مما يضعف حصيلتها.

ج. **ظاهرة المتأخرات المالية:** وتعني التأخر في التحصيل للضريبة في مواعيدها المقررة قانونا، ويرجع ذلك للكثير من الأسباب لعل من أبرزها الإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية وغيرها.

د. **تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام:** تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية جراء اعتمادها على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر وينعكس بشكل سلبي

[1]-حسن الحاج، عجز الموازنة: **المشكلات والحلول**، العدد63، مجلة جسر التنمية، مجلة صادرة عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص9.

على الموارد المالية لهذه الدول، إما بشكل مباشر حينما تكون هي المالكة لمصادر انتاج هذه الموارد، أو بشكل غير مباشر تقل حصيلة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات العاملة في إنتاج وتصدير هذه المواد.

3-زيادة النفقات العامة:

توجد العديد من الأسباب التي تؤثر في زيادة ونمو النفقات العامة للدولة وهي:[1]

-توسع مساحة نشاط القطاع العام، وبالتالي زيادة الوزن النسبي للانفاق العام الاستثماري في لجمالي الرأس المال الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في المراحل الأولى لها والتي تتطلب توجيه كم هائل من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وأيضا تدعيم الهيكل الصناعي؛

-زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي، ويعود ذلك إلى التزايد الكبير في نمو معدلات السكان وبالتالي زيادة الطلب المحلي؛

-زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك؛

-اتساع وتزايد نمو العمالة الحكومية حيث زاد عدد الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، ولقد ترتب عن تزايد العمال والموظفين زيادة في الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام بسبب نمو العمالة الحكومية؛

-عودة الدولة إلى اتباع سياسة التمويل بالعجز وذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى لجوء الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة؛

[1]-لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، العدد الرابع عشر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلة صادرة عن جامعة بسكرة، الجزائر ، ديسمبر 2013، ص ص105، 106.

-تزايد النفقات العامة جراء زيادة الإنفاق العسكري، خصوصا تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة، حيث تتجلى لنا الزيادة في النفقات العامة جراء الإنفاق العسكري لأن استيراد الأسلحة يكون غالبا بالعملة الأجنبية؛

-نمو النفقات العامة جراء زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي، فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة ونمو النفقات العامة، وبالتالي زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة

للعجز الموازني عدة أنواع تختلف باختلاف مجال استخدام الموازنة العامة، وتتمثل هذه الأنواع في: [1]

1-العجز الجاري:

هو يقيس الفرق بين المصروفات الجارية والايرادات الجارية، وبهذا الاعتبار فإنه يعطينا وزنا مقداره صفر للمصروفات الرأسمالية والايرادات الرأسمالية مثلا، والمنطق الكامن وراء ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة، وذلك لأن الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة.

2-العجز الشامل:

وفقا لهذا النوع فإن العجز المالي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد ولكن غير مشتملة على مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين الايرادات الحكومية المتضمنة الايرادات الضريبية وغير الضريبية ولكن غير مشتملة على الدخل من الاقتراض، وبهذا الاعتبار فإن العجز المالي يعكس الفجوة التي ينبغي تغطيتها بالاقتراض الحكومي، بما فيها الاقتراض المباشر من البنك المركزي.

[1]-نسرين كزيز، مرغاد لخضر، **آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر- دراسة تحليلية (2007/2000)**، العدد47، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة-الجزائر، جولن2017، ص504.

3-العجز الأساسي:

يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الجارية.

4-العجز التشغيلي:

ويعرف أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل هنا العجز في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم.

5-عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية:

التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة، أي أن هذا النوع يظهر كذلك في نهاية السنة المالية ولم يكن موجودا في بداية السنة.

6-العجز الهيكلي:

ويحدث هذا العجز عندما لا تغطي الايرادات العامة النفقات بصفة مستمرة فيصبح عجزا دائما. والسبب في ذلك يعود إلى عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الانفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، أي مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل او يشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي.

7-العجز المؤقت:

يحدث نتيجة لأسباب طارئة غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي اليه أو الذي تسبب في حدوثه.[1]

[1]-وسيلة السبتي، محمد لمين علون، حليمة عطية، **عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد**،المجلد5، العدد1، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مجلة عن جامعة بسكرة،.2019، ص174.

المبحث الثالث: علاقة التيسير الكمي بتمويل عجز الموازنة العامة

تستخدم السياسة النقدية أدواتها غير التقليدية وهي التيسير الكمي لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة هو واحد من الأساليب التي حققت نتائج جد ايجابية في الكثير من الدول، خاصة أن هذا النمط يستخدم في الظروف الاقتصادية غير الاعتيادية.

المطلب الاول: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض

يمكن للدولة تمويل العجز الموازني عن طريق مصادر التمويل المحلي، سواء عن طريق الاقتراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية، وعموما يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاقتراض المحلي[1]:

1.الاقتراض من المصرف المركزي:

ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، ومن هنا يقال بان الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.

2.الاقتراض من البنوك التجارية:

تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، عندما ما يكون للبنك التجاري احتياطيات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي. أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطيات زائدة فان اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

[1]– نسرين كزيز، مرغاد لخضر، مرجع سابق، ص505.

3.الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:

يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز. وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف.

المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الضرائب

تعتبر الضرائب أهم وسائل تمويل الإنفاق العام، فزيادة الانفاق العام تتطلب زيادة في معدلات الضرائب، وهذه الزيادة الصافية للضرائب أما أن تأخذ من المعدلات الصافية للأرباح التي تجنيها مؤسسات القطاع الخاص أو من الأجور والمرتبات.

وإذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال الزيادة في الضرائب على الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص، فإن هذا الأخير وللحفاظ على نفس نسبة الأرباح، قد يقرر تحويل هذه التكاليف إلى المستهلكين من خلال رفع الأسعار.

وبالتالي فالضرائب يتحمل عبئها العاملون عن طريف ارتفاع تكاليف السلع والضائع المستهلكة، وفي المقابل قد يطالبون برفع اجورهم.[1]

ويتم تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الضرائب عن طريق:[2]

-التمويل بواسطة الضرائب المباشرة:

هي كل اقتطاع نقدي يفرض على الأشخاص والممتلكات، والذي يتم تحصيله لصالح الخزينة العمومية.

---

[1]-سبرينة مانع، صبرينة كردودي، سهام كردودي، **أساليب تمويل عجز الموازنة العامة والآثار المترتبة عنها**، المجلد4، العدد7، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلة صادرة عن المركز الجامعي نور البشير البيض،الجزائر، ديسمبر2018، ص201.

[2]-أسماء مسعي، فضيل رايس، **التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر**، المجلد5، العدد1، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال، مجلة صادرة عن جامعة تبسة، الجزائر، جوان 2022، ص179.

-التمويل بواسطة الضرائب غير المباشرة:

هي اقتطاعات تفرض على الاستهلاك والإنفاق، وبذلك فهي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية لسهولة تحصيلها ولعدم شعور المكلف عند دفعها بثقل عبئها الضريبي.

المطلب الثالث: العلاقة بين التيسير الكمي والاصدار النقدي الجديد

يعتبر الإصدار النقدي الجديد أو ما يعرف بالتمويل التضخمي أحد مصادر تمويل الزيادة في النفقات العامة، التي تلجأ إليها الدولة في حالة عدم كفاية مواردها المحلية الأخرى، أو لعدم رغبتها في اللجوء إلى الإقتراض الخارجي لأي سبب كان، عن طريق خلق كمية إضافية من النقود دون تغطية لاستخدامها في تمويل العجز الموازن.

لقد أطلقت بعض وسائل الإعلام والبنوك المركزية والمحللون الماليون على التيسير الكمي مصطلح" طباعة النقود"، ومع ذلك أعلنت البنوك المركزية أن استخدام الأموال التي تمت طباعتها حديثا مختلف في التيسير الكمي .حيث يتم استخدام الأموال المطبوعة حديثا لشراء السندات الحكومية أو موجودات مالية أخرى، في حين أن مصطلح" طباعة النقود "عادة ما يعني أن يتم استخدام النقود المصدرة حديثا لتمويل مباشر للعجز المالي الحكومي أو سداد الديون الحكومية والتي تعرف أيضا باسم" تسييل الدين الحكومي[1]."

مبررات اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد :

إن الإصدار النقدي الجديد يعني قيام الدولة بإصدار كمية جديدة من النقود وطرحها للتداول، وبالتالي فالدولة هنا تعهد للبنك المركزي بإصدار نقود ورقية وإعطائها قوة إبراء الديون، وذلك من أجل تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي، ويمكن تلخيص أهم المبررات الدافعة للجوء إلى الإصدار النقدي في الآتي:

[1]-ناصر بوجلال، كمال ديب، مرجع سابق، ص251.

-يعتبر محفز أساسي للإستثمار: وذلك لأن الإصدار النقدي الجديد يؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للنقود، وبالتالي ارتفاع الأثمان، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والتوسع في الإستثمار؛ - مصدر لتمويل عجز الموازنة العامة: حيث تلجأ إليه الدولة لتمويل الزيادة في الإنفاق العام دون أن تقابلها زيادة في الإيرادات العادية؛

-مصدر أساسي لدفع عجلة النمو الإقتصادي: باعتباره وسيلة ضرورية تسمح بالحصول على الوسائل اللازمة لتحقيق برامج التنمية، ففعاليته تكمن فيما يسمح به من تحويل للموارد لتحقيق أهداف التنمية، وبالتالي فالإصدار النقدي يؤدي إلى تكوين ادخار إجباري لتمويل المشروعات الإنتاجية والتي تساهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي.

وعموما من أشكال الإيرادات غير العادية تلجأ الدولة للإصدار النقدي الجديد والذي يعد شكلا العجز المالي في موازنتها العامة، وذلك من أجل تحقيق أهدافها المختلفة وعدم تعطيل برامجها التنموية المسطرة.[1]

[1]-سوزي عدلي ناشد، **وجيز في المالية العامة: النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية -مصر، ص272.

خلاصة الفصل:

تعود أسباب العجز في الموازنة العامة للدولة في الكثير من الدول عموما والدول النامية خصوصا بسبب تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى إلى تزايد حجم الانفاق العام من جهة وتقاعل الايرادات العامة عن مجاراة الانفاق العام من جهة أخرى، حيث وقعت معظم الدول في عجز مالي فأصبح هذا المشكل من أهم المشاكل التي تشغل بال معظم الحكومات وذلك للآثار الاقتصادية والاجتماعية المارتبة عنه.

ولقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– الموازنة العامة تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة؛

–تختلف أنواع الموازنة العامة والتي تم ذكرها مسبقا؛

–تقوم الموازنة العامة على مجموعة من المبادئ؛

– تمر الموازنة العامة بعدة مراحل ولا يمكن الاخلال بأي مرحلة منهم؛

– يرجع حدوث عجز الموازنة العامة للدولة إلى عدة عوامل؛

–تلجأ الدولة إلى عدة طرق لتمويل عجز الموازنة.

الفصل الثالث: مساهمة التيسير الكمي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

تمهيد:

من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية هي مشكلة عجز الموازنة العامة، ومن اجل علاج هذا العجز يطرح التمويل غير التقليدي واستخدام أدوات السياسة النقدية غير التقليدية خاصة التيسير الكمي كبديل وخيار استراتيجي في ظل الأزمات مع ندرة وشح وقلة الموارد التي تمول النفقات العامة، فتلجأ الكثير من الدول إلى الإيرادات الغير عادية وخصوصا الإصدار النقدي الجديد،

والجزائر كغيرها من الدول خاضت تجربة التمويل غير التقليدي، وهذا في إطار التعديل الجديد الذي تضمنه قانون القرض والنقد، ويعد هذا القرار استراتيجيا لتمويل عجز الموازنة العامة الذي وقعت به.

تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: سياسة التيسير الكمي في الجزائر

المبحث الثاني: تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة (2017-2022)

المبحث الثالث: تقييم مساهمة التيسير الكمي في تمويل عجز الموازنة العامة خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: سياسة التيسير الكمي في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي سارعت إلى الإصدار النقدي على غرار باقي دول العالم، وذلك لمواجهة الركود الذي حل بإيرادات الجباية البترولية، والتي تعتبر المورد الأساسي لإقتصاد الجزائر، وذلك باعتمادها سياسة التيسر الكمي في سنة 2017، وقد تم إصطلاح التمويل الغير التقليدي على سياسة التيسير الكمي في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للتيسير الكمي في الجزائر

مع تفاقم العجز في الميزانية والخزينة وتداعيات الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وفي ظل محدودية البدائل المتاحة في اقتصاد حصة القطاع الصناعي فيه تراجعا، تبنت الجزائر سياسة التيسير الكمي كأحد الحلول لتغطية ذلك العجز.

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى:

أولا: ظهور التيسير الكمي بالجزائر

تبنت الجزائر سياسة التيسير الكمي في سنة 2017، من خلال القانون رقم 17-10 المؤرخ في2017/10/11 المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ويعود ذلك للعجز المالي المستمر الذي شهدته الموازنة العامة لنقص الموارد المالية بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014 وضعف الموارد في القطاعات البديلة، وبالمقابل كانت الحكومة أمام تحديات كبيرة لمواصلة برامجها التنموية المسطرة مع عدم تخليها عن المسؤولية الاجتماعية لها وكل المؤشرات كانت توحي بأن الأمر متأزم.[1]

[1]- القانون رقم 17-10 المؤرخ في2017/10/11 المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

وفي سنة 2017 انعدم رصيد صندوق الايرادات العامة، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام 1.4%، في حين سجلت البطالة 12%، أما التضخم فلقد قدر ب 5.59% لتبلغ السولة المصرفية أدنى مستوياتها ب482.4 مليار دينار.

لقد جاء القانون 17-10 المؤرخ في2017/10/11 بتعديل هام لمحتوى السياسة النقدية المتبناة للمرحلة القادمة، فهو تعديل من المادة 45 من الأمر 03-11 بإضافة المادة مكرر، ونص القانون الجديد على أن بنك الجزائر يقوم بتمويل الخزينة العمومية وبشكل مباشر من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، وذلك استثنائيا ولمدة 05سنوات، وذلك من أجل المساهمة في:[1]

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

-تمويل الدين العمومي الداخلي؛

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

ووفقا لهذه المادة الجديدة، تأتي هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المحددة كأقصى حد إلى:

-توازنات خزينة الدولة؛

-توازن ميزان المدفوعات.

ثانيا: تعريف التيسير الكمي في الجزائر

يختلف تعريف التيسير الكمي في الجزائر على غرار الدول الأخرى التي طبقته، لاختلاف استخداماته من اقتصاد إلى آخر، حيث تم تعريف سياسة التيسير الكمي في الجزائر ما يلي:

[1]-المادة 45 مكرر من **القانون17-10 والمتمم لقانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد السابع والخمسين، الصادرة بتاريخ 12أكتوبر 2017، ص04.

-التيسير الكمي هو: إقراض مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر عن طريق شرائه للسندات التي تصدرها، مما يسمح بتوفير السيولة اللازمة لتمويل عجز الموازنة العامة على مدى خمس سنوات من التطبيق كأقصى تقدير.[1]

-التيسير الكمي هو: قيام البنك المركزي بإصدار فائض من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل، للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، وبالتالي فهو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد عند عدم فعالية السياسة النقدية التقليدية، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد.[2]

-وكذلك تم تعريف التيسير الكمي أنه: ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طرق إصدار فائضا من النقود (اصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل)، وقد تم استخدام هذه السياسة في القرن الحادي والعشرين.[3]

اتضح أن التيسير الكمي في الجزائر هو: سياسة نقدية غير تقليدية مؤقتة تم استخدامها من قبل البنك المركزي لتمويل الخزينة دون شرط من خلال طبع النقود.

المطلب الثاني: خصائص وآليات التيسير الكمي في الجزائر

باعتبار التيسير الكمي أداة تمويل غير تقليدية فإنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تساعدها في البلوغ إلى أهدافها، ويتم ذلك وفق آليات مختلفة لهذه الأداة.

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى:

---

[1]-المادة 45 من **القانون17-10 والمتمم لقانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض**، ص04.

[2]-نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، **السياسة النقدية غير التقليدية لادارة الأزمات المالية**، المجلد6، العدد4، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلة صادرة عن جامعة سطيف، الجزائر، جوان 2020، ص355.

[3]-علي صاري، **السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف**،، العدد4، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مجلة صادرة عن جامعة الجزائر03، الجزائر، 31 ديسمبر 2013، ص63.

أولا: خصائص التيسير الكمي في الجزائر

تتمثل خصائص التيسير الكمي في الجزائر في:[1]

-**مبلغ من المال:** أي يكون نقدا ويدخل إلى الخزينة العمومية عن طريق الحساب الجاري المفتوح لها في البنك المركزي باعتباره بنك الدولة؛

-**يتم بموجب عقد:** بين المقترض (الخزينة العمومية) والمقرض (البنك المركزي) أو إحدى المؤسسات المحلية أو الخارجية أو دولة أجنبية وهو الدائن الذي يتعهد باقراض مبلغ من المال إلى المقترض الذي يتمثل في الدولة، والتي تتعهد برد مبلغ القرض مضافا إليه فوائد سنوية "علاقة دائنية"؛

-**تُقرُه الحكومة:** تتضمن محطط عمل الحكومة لسلسة من الاجراءات عن طريق عصرنة الادارة المالية والقطاع البنكي وسوق المالية، وكذلك اجراء جديد يتمثل في اللجوء الاستثنائي للتمويل غيلا التقليدي الموجه حصريا لميزانية الاستثمار، إذن فهو عملية سياسية؛

-**إجراء مقنن:** ويقصد به الصيغة التشريعية التي يتم التقرير بموجبها لهذا التمويل المباشر للخزينة العمومية والإذن الصريح للبرلمان من خلال تعديل قانون النقد والقرض11-03 والمؤرخ في 26 أوت 2003؛

-**إجراء استثنائي:** فالتمويل يعد من الايرادات الإئتمانية فقد تحتاج إليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة بعد أن تكون قد استئنفت كافة ايرادتها العادية فهو مورد من موارد الدولة التي لا تتصف بالدور والانتظام بل بعد مورد غير عادي تلجأ إليه الدولة بصفة استثنائية بحتة وكمرحلة انتقالية من أجل تغطية نفقات عادية؛

-**محددة المدة:** عملية التمويل غير التقليدي محددة ب5سنوات؛

---

[1]-فاطمة لعرابي، هيشر أحمد التجاني، **دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الميزانية العمومية**، المجلد04، العدد02، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، مجلة صادرة عن المركز الجامعي، آفلو، الجزائر، ص79.

-**اجراء هادف:** يهدف من خلال الخمس سنوات لغرض معين يحدده قانون اصداره المتمثل في الوصول للتوازنات المالية العامة سواء كان توازن الميزانية العامة للدولة أو ميزان المدفوعات وبالتالي هدفه تحقيق المصلحة العامة.

ثانيا: آليات تنفيذ التيسير الكمي في الجزائري

تضمن المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018، المتضمن آلية متابعة التدابير والاصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي ما يلي:[1]

-**المادة01:** تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003والكتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، يهدف هذا المرسوم إل تحديد آلية متابعة التدابير والاصلاحات الهيكلية، الاقتصادية والمالية والميزانية الرامية إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوزان ميزان المدفوعات وذلك في أجل أقصاه خمس سنوات ابتداء من أول يناير لعام 2008.

-**المادة2:** يكلف بنك الجزائر، بصفته متعهد التمويل النقدي لفائدة الخزينة، طبقا للمادة الأولى السابقة الذكر بضمان متابعة وتقييم تنفيذ التدابير والأعمال المنصوص عليها في البرنامج الملحق بهذا المرسوم.

-**المادة 3:** يعتمد بنك الجزائر في إطار المهمة المسندة إليه بموجب المادة 2أعلاه، على لجنة من ممثليه وممثلين عن وزارة المالية.

-**المادة4:** تتكلف هذه اللجنة بما يأتي:

-تقترح على وزير المالية وتعمل على اعتماد مستوى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والبرنامج التقديري لإصدار سندات الدولة المترتبة على ذلك؛

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018، **المتضمن آلية متابعة التدابير والاصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي**، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة في7مارس2018.

-تضمن متابعة انجاز التدابير والأعمال الواردة في البرنامج المرفق؛

-تضمن رصد النتائج في مجال إعادة توزانات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات.

-**المادة5:** يتم اعلام اللجنة، في أداء مهامها المحددة أعلاه كل ثلاثة أشهر من طرف وزير المالية بالأعمال والتدابير المحققة والمتعلقة بانجاز البرنامج المرفق.

-**المادة6:** ترسل اللجنة الى محافظ بنك الجزائر كشفا فصليا يبين ما يأتي:

-مدى تنفيذ التدابير والاصلاحات المحققة لانجاز البرنامج المرفق؛

-وضعية المعطيات المالية المتعلقة بخزينة الدولة والوازنات الخارجية؛

-مستوى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بالرجوع إلى الأهداف المخولة.[1]

-**المادة7:** يرفع إلى رئيس الجمهورية تقرير، في كل سداسي من قبل محافظ بنك الجزائر، عن انجاز الالتزامات المالية والنقدية والأعمال والتدابير كما هو منصوص عليها في البرنامج، وكذا أثرها.

المطلب الثالث: مبررات اللجوء الى سياسة التيسير الكمي في الجزائر

اضطرت الجزائر خلال فترة انهيار اسعار النفط (الازمة النفطية 2014) لتبني سياسة التيسير الكمي بناءا على الأوضاع الإقتصادية الجزائرية المنهارة انذاك للعديد من الأسباب، واستحالة وجود مصادر أخرى داخلية لتمويل عجز الموازنة العامة، فعموما يرجع لجوء الجزائر الى هذه السياسة للمبررات التالية :

أولا-المبررات الإقتصادية:

يمكن توضيح المبررات الإقتصادية التي دفعت بالجزائر الى اللجوء الى التمويل غير التقليدي من خلال الآتي:[2]

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018، مرجع سابق.

[2]-جمال مساعدية، شريف غياط، **التيسير الكمي أداة لتجسيد خطط التنمية وعلاج الاختلالات: خيار الاقتصاد الجزائري بعد أزمة تراجع أسعار النفط**، الملتقى الوطني حول التنويع الاقتصادي وعلاقة الجزائر بالأورومتوسطية، جامعة مستغانم، الجزائر، أكتوبر 2018، ص 8.

1- تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على مؤشرات الإقتصاد الجزائري:

تعد الصدمة النفطية لسنة 2014 التي زعزعت الإقتصاد الجزائري السبب الرئيسي والجوهر لإعتماد سياسة التمويل غير التقليدي، نظرا لما كان لها من اثار سلبية على جميع مؤشراته، و التي يمكن توضيحها في مايلي :

الجدول رقم(02) تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على مؤشرات الإقتصاد الجزائري

السنوات	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الخام (بالدولار)	209.75	213.81	165.98	160.03
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	90880	0.459	-18.08	-20.127
رصيد ميزان المدفوعات(مليار دولار)	0.133	-5.881	-27.537	-26.031
معدل التضخم (نسب مئوية)	%3.25	%2.92	%4.78	%6.40
احتياطي الصرف (مليار دولار)	201.44	186.35	150.59	120.79

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2016

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport.

بناء على المعطيات المتوفرة في الجدول يتضح ان الصدمة النفطية لسنة 2014 كان لها اثر سلبي على جميع مؤشرات الاقتصاد الجزائري، حيث ارتفع (الناتج المحلي الإجمالي) من 209.75 دولار سنة 2013 الى 213.18 دولار سنة 2014،لينخفض في سنتي 2015،2016 ليصل الى 165.98 و 160.03 دولار على التوالي، اي تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24 %بين 2013 و 2016، وهذا راجع الى انهيار اسعار النفط و التي انتقلت من 105.87 دولار سنة 2013 الى 40.76 دولار سنة 2016، اما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري فقد انخفض من 9.880 مليار دولار سنة 2013 الى 0.459 مليار د.ج سنة 2014، ليسجل بعد ذالك عجزا متواصلا خلال سنتي 2015 و 2016 بمقدار 18.083 و20.129 مليار دولار على التوالي، وذالك بسبب تراجع ايرادات صادرات الجزائر من المحروقات، في حين رصيد ميزان المدفوعات عرف عجزا متواصلا بدء من سنة 2014 الى

غاية 2016 بمقدار 5.881، 27.537، 26.031 مليار دولار على التوالي، وفيما يخص معدل التضخم قدر سنة 2016 ب 6.40% مقابل 2.92 %سنة 2014، نتيجة الإرتفاع الكبير في الأسعار وإنخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية،[1] ولقد ترتب عن الصدمة النفطية لسنة 2014، نتيجة الإرتفاع الكبير في الأسعار وإنخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، ولقد ترتب عن الصدمة النفطية لسنة 2014 تآكل إحتياطات الصرف بشكل كبير خلال الفترة (2013-2016)، اذ إنتقلت من 201.44 مليار دولار سنة2013 الى 120.79 مليار دولار سنة 2016 اي تآكل بنسبة 40% وهو ما يعادل 81 مليار دولار في غضون اربع سنوات، وذالك بسبب الاعتماد الكلي على هذه الإحتياطات في تغطية فيمة الواردات و تمويل غجز الموازنة العامة للدولة خلال هذه الفترة .

2- تعاظم العجز الموازني نتيجة تراجع الموارد الجبائية البترولية و نضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات: نتيجة تراجع الجباية البترولية بعد الانخفاض الحاد غير المسبوق في اسعار النفط منذ المنتصف الثاني لسنة 2014، ادى ذالك الى انخفاض موارد صندوق ضبط الإيرادات، ونتيجة الإعتماد الكبير على موارده في تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر، ادى ذالك الى نضوب موارد هذا الصندوق، ومع صعوبة الرفع من قيمة الضرائب اي الجباية العادية نتيجة رفض معضم الأعوان الإقتصاديين، هذا الإجراء أصبح خيار تمويل غير تقليدي هو الخيار الوحيد الذي يمكن من خلاله سد عجز الموازنة العامة في ظل تلك الظروف التي عرفتها الجزائر .

3- **تنامي الدين العمومي و استبعاد الدين الخارجي:** لقد ارتفعت نسبة الدين الداخلي العام للخزينة العمومية ووصلت الى 20% من قيمة الإيرادات، وهو ما اصبح يعيق التنمية وذالك لاقتصار الدين الداخلي على مؤسستين وحيدتين (سونلغاز وسوناطراك)، وهو أصبح يشكل

[1]- نفس المرجع السابق، ص8.

عبء كبير عليهما، واللذان كانا منتظرا منهما انشاء مشاريع تنموية علي الصعيد الوطني لولا تحملهما عبء تمويل الخزينة العمومية، ومع اتخاذ قرار صارم بعدم التوجه الى المديونية الخارجية التي تصاحبها شروط قاسية على الاقتصاد الوطني، ولكي لا يعاد سيناريو آخر الثمانينات وبداية التسعينات، صنف التمويل الغير التقليدي البديل الوحيد الذي يمكن الإعتماد عليه لسداد الدين الداخلي.[1]

4- شح الإستثمارات الأجنبية : نتيجة لعدم توفر الجزائر على المناخ المشجع للإستثمارات الأجنبية سواء منها المباشرة والغير مباشرة، ومع وجود قاعدة الإستثمار 49 / 51، حال دون امكانية الإعتماد على مردودية هذه الاستثمارات في تمويل مختلف النفقات العامة .

ثانيا: مبررات بنك الجزائر

ان المبررات المقدمة من طرف بنك الجزائر تناقض تماما الحجج التي قدمتها السلطات الحكومية للجوء الى التمويل الغير تقليدي، فالوثيقة التي قدمها بنك الجزائر في أفريل من سنة 2019 تضمنت المبررات التالية :[2]

- االأدوات التقليدية لسياسة النقدية لم تصل الى نهايتها (معدل اعادة الخصم،الإحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة)؛
- ومعدل الفائدة للبك المركزي بعيدا عن الصفر، مع توفره على هامش كبير فيما يخص الإحتياطات القانونية؛
- لا يمكن للبنك المركزي ان يلجأ مباشرة الى السوق الأولية لإصدار سندات الخزينة، عبر عمليات التيسير الكمي، بعبارة اخرى اللجوء الى التمويل الغير تقليدي يمكن ان يؤدي الى التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية خصوصا على المدى المتوسط والطويل .

[1]- جمال مساعدية، شريف غياط، مرجع سابق، ص9.

[2]-بنك الجزائر، تم الاطلاع في 2024/04/24 عبر الرابط الالكتروني https://www.bank-of-algeria.dz

ولكي تنجح عملية التمويل غير التقليدي التي لجأت اليها الحكومة الجزائرية كخيار استراتيجي لتمويل عجز الموازنة العامة، لابد من توفر شرطين اساسيين و هما:

- **الشرط الأول:** وجود تناسب بين الإصدار النقدي والتقديرات التي تقدم من طرف المسئولين عن التنمية فيما يتعلق بحجم الطاقة الإنتاجية، وكذالك الزيادة المتوقعة من الدخل الناتج عن التنمية، بمعنى ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة وبالزيادة في الدخول التي تصاحب عملية التنمية في الجزائر .
- **الشرط الثاني:** التحكم في الاصدار النقدى وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة، بمعنى آخر توجيه الإصدار النقدي لتمويل نفقات التجهيز بدلا من نفقات التسيير، مع التركيز على القطاع الخاص بدلا من القطاع العام، لان التوجيه الكامل للموارد للقطاع العام يودي حتما الى زيادة مقدرة النظام المصرفي على خلق الإئتمان بما لا يتناسب مع الوضع الإقتصادي الذي تعيشه البلاد .

وعليه فعملية الإصدار النقدي دون مقابل، يعتبر احيانا كمصدر اساسي لاستمرار عملية التنمية، ولكن يشترط لنجاحها توجيه هذا الإصدار لقطاعات منتجة تعود بالنفع علي الإقتصاد الوطني، وقد طبقة هذه السياسة في العديد من الدول سواء المتقدمة منها او النامية .[1]

ثانيا: الظروف المحيطة بتطبيق سياسة التيسر الكمي في الجزائر

إذا أردنا تحليل واقع إمكانية استعمال آلية التيسير الكمي في الجزائر، من أجل تحقيق إنعاش إقتصادي، من خلال سياسة نقدية مؤازرة، فإننا نكون أمام عدة اعتبارات تتطلبها آلية التيسر

[1]- بنك الجزائر، المرجع السابق.

الكمي، حتى تكون فعالة في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، هاته الاعتبارات والتي تتمثل فيما يلي:[1]

أن عمق السوق التمويلي بشقيه (سوق الأوراق المالية والبنوك)، يجب أن يكون كبيرا كفاية، ليتم تفعيل آلية التيسر الكمي، كما أنه يجب أن تكون المؤسسات تمول نفسها من البنوك التجارية بالدرجة الأولى، ومن سوق الأوراق المالية عن طريق السندات، وهذا ما لا ينطبق على المشاريع الاقتصادية في الجزائر، إذ أن ضعف سوق الأوراق المالية وعدم ثقة الجمهور في البنوك الجهاز المصرفي برمته، ينسف فكرة تطبيق هاته الآلية من أساسها، كما أن البنوك التجارية ذات التركيز المصرفي العالي والتي تمول المشاريع في الجزائر هي بنوك عمومية، معظم أموالها متأتية من توطين مصرفي للمجمعات الإقتصادية الكبرى (سونلغاز، وسوناطراك....الخ)، ناهيك عن أن الإقتصاد بحاجة إلى إصلاحات هيكلية جذرية، حتى يكون قادرا على تفادي الآثار الجانبية للتيسير الكمي.

من المسلم به اقتصاديا أنه كلما كان هناك مزيد من الأموال في النظام الاقتصادي، كلما كان سعر الفائدة أقل، ما يحفز المشاريع الاقتصادية (خاصة المتوسطة والصغيرة منها) على الاقتراض، إلا أن في الجزائر قناة سعر الفائدة لا تؤثر في الأعوان الاقتصاديين في تعديل قرارتهم الاستثمارية، من جهة أخرى فإن معدلات الفائدة على الودائع لا تحرك المدخرين على الإدخار في الجهاز المصرفي، بالاضافة إلى أن كل المعاملات المالية بين المشاريع الاقتصادية تتم خارج الجهاز المصرفي برمته، ما يجعل الاقتصاد في حالة مصيدة سيولة لا نهائية، في حالة استثنائية تخص الإقتصاد الجزائري فقط، وعليه فإن آلية التيسير الكمي تكون بلا جدوى في هاته الحالة.

[1]–محمد هاني، ميلود وعيل، مرجع سابق، ص264.

عدم فتح رؤوس الأموال للمؤسسات والشركات الاقتصادية، وإنغلاقها على نفسها من ناحية التمويل، يؤدي إلى عدم تطبيق هاته الآلية، بالاضافة إلى أن فترة اتخاذ قرار التمويل من البنوك التجارية طويلة جدا، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن عدم مرونة الجهاز الانتاجي في الجزائر، تؤدي إلى إفقاد كل سياسة مالية أو نقدية فعاليتها، على اعتبار أنه اقتصاد ريعي، يشكل الاستيراد فيه حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهنا فإن امكانية تطبيق آلية التيسر الكمي تكون عديمة الفعالية، لأن الجهاز الانتاجي غير قادر على زيادة الانتاج أو تخفيضه.

أن ما يميز هاته الأداة، هو أنها تكون ذات فعالية في حالة الانكماش الاقتصادي فقط، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، بشرط أن يكون معدل التضخم دون 2 بالمائة، على اعتبار أن الكتلة النقدية المطروحة ليس لها مقابلات لدى البنوك المركزية، وبالتالي فهي تشكل تضخم، كما أن التيسير الكمي يشترط أن تكون الكتلة النقدية موجهة للأعوان الاقتصاديين، من أجل تحفيز الاستثمار والاستهلاك، ولا تذهب في شكل أرباح لمسيري البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الكبيرة التي يجب على الحكومة انقاذها باعتبارها محركا للاقتصاد، ناهيك عن مراعاة الشركاء التجاريين، ومدى استعمالهم لهاته الأداة ووضعية الاقتصاد لديهم، حتى لا يتم الدخول في حرب عملات، أو سياسات حمائية تدميرية، على اعتبار أن عملية التيسير الكمي ماهي إلا خفض لقيمة العمالة، يستدعي خفض مماثل من قبل الشركاء التجاريين لعملاتهم، حتى لا يسرق منهم النمو الاقتصاد نتيجة هاته العملية.

ثالثا: متطلبات تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر

هنالك العديد من التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية في الجزائر لتحقيق أهداف استخدام آلية التمويل غير التقليدي ومن ضمنها نذكر:[1]

-التحكم الجيد في النفقات العمومية وخاصة نفقات التسيير مع ترشيد نفقات التجهيز؛

-تحسين عملية أداة التحصيل للموارد الجبائية العادية؛

-التسيير العقلاني لأملاك الدولة من خلال عصرنة الادارة وتسريع عمليات مسح الأراضي وتسهيل الصفقات العقارية للمواطنين وتحسين وتيرة حصول المتعاملين على العقار المنتج والفعال؛

-اصلاح وعصرنة المنظومة البنكية مع تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي؛

-تطبيق تدابير أنظمة الدفع وتعزيز الانظمة المعلوماتية للبنوك وتخفيض آجال دراسة ملفات القروض من خلال تطبيق لامركزية اتخاذ القرار وتطوير سوق القرض؛

-تطبيق خارطة الطريق المصادق عليها من قبل مجلس الوزراء في جويلية 2016 المتضمنة عدة اصلاحات؛

-إصلاح الادارة الجبائية وعصرنتها لتحسين التحصيلات وارساء الجباية المحلية مع تطوير نظام الرصد ومعاقبة المحتالين، وتسيير يمتد على سنوات لميزانية الدولة وعقلنة النفقات العمومية مع تقليص نفقات التسيير إلى الحد الادنى اصلاح سياسة الدعم العمومي.

[1]- صالح بضياف، **واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصاد الوطني**، المجلد10، العدد3، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلة صادرة عن جامعة المدية، الجزائر،2019، ص30.

المبحث الثاني: تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)

إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس في ازدياد عجز الموازنة العامة في مختلف الدول العالم على اختلاف مستوياتها من التقدم الاقتصادي سواء متقدمة أم نامية وإن كانت بدرجات متفاوتة، وهي تكاد تكون ظاهرة عامة، وفي ظل زيادة حجم الإنفاق العام وقصور الموارد المالية لمقابلة تلك الزيادة، مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة للتغطية العجز الموازني وما ترتب عنها من آثار على الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة واقتصاديات الدول المتخلفة بصفة عامة.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)

تمثل النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى اليها، من خلال تمويل الأنشطة العامة.

فالنفقات العامة فالجزائر شهدت خلال سنوات الدراسة تزيدا كبيرا في نفقاتها العامة خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 الذي أدت الى حدوث عجز في الموازنة العامة.

الجدول رقم(03): النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2017-2022)

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النفقات الجارية	4677.2	4813.7	4895.2	5009.3	5444.1	7573.3
نفقات المستخدمين	2308.3	2254.1	2353.7	2373.1	2477.8	2745.3
معاشات المجاهدين	228.0	241.8	252.7	266.8	206.1	241.4
الموارد والامدادات	188.6	216.2	216.4	109.5	170.9	201.4
التحويلات الجارية	1783.2	1999.8	1958.5	2088.3	2445.4	3995.4
فوائد الدين العمومي	169.1	101.8	113.9	171.7	143.9	390.1
نفقات رأس المال	2605.5	2918.4	2846.1	1893.5	1984.5	216.0
الاجمالي	7282.6	7732.1	7741.4	6902.9	7428.7	7789.3

المصدر: تقاربر بنك الجزائر 2022/2021/2019.

الشكل رقم (05): النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2017-2022)

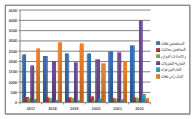

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على البرنامج الإحصائي excel و معطيات الجدول رقم(03).

من خلال الجدول رقم(03) والشكل رقم(05) نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر عرفت ارتفاع كبير في سنة 2022 حيث قدرت ب7789.3 بعكس السنوات الماضية، التي هي أيضا شهدت ارتفاع بالنسبة لسنة 2019 قدرت ب7741.4، و2021 ب7428.7، وسنة 2017 ب7282.6 ويعود ذلك لإختلال في تقدير ميزانيات تلك السنوت، في حين لوحظ أن نفقات 2020 منخفضة نوعا ما مقارنة بالسنوات الأخرى حيث قدرت ب6902.9.

المطلب الثاني: تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)

إن الجزائر وباعتبارها بلدا ريعيا يعتمد اقتصادها مباشرة على النفط، فقد عانت ابراداتها العامة من تذبذبات طيلة السنوات الماضية، حيث تمثل الايرادات النفطية نسبة كبيرة من الايرادات العامة للدولة، فبحدوث صدمات (ازمات) نفطية تؤثر بشكل سلبي لخلق عجز في الموازنة العامة.

الجدول رقم(04): الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ايرادات المحروقات	2177.0	2887.1	2668.5	1921.6	2609.2	5657.7
الضريبة على المداخيل والأرباح	1207.6	1203.8	1264.7	1183.4	1193.6	41.4
الضريبة على السلع والخدمات	995.3	1097.1	1134.1	1044.7	1155.2	44.0
التسجيل والطوابع	92.6	88.4	83.7	69.3	83.2	3.2
الاجمالي	4472.5	5276.4	5151	4219	5041.2	5746.3
ايرادات أخرى غير موزعة	-30.2	-1.71	-1.2	-0.4	-1.4	-0.02
ايرادات غير جبائية	1240.9	1228.0	1089.6	1094.2	1215.7	447.02
الحقوق الجمركية	364.8	324.2	362.1	328.5	331.2	11.4
المجموع	6047.9	6826.9	6601.6	5640.9	6586.6	6160.7

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2020/2022 أنظر الموقع الالكتروني

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport

الشكل رقم (06):الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)

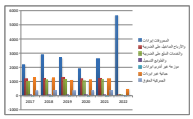

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على البرنامج الإحصائي excel و معطيات الجدول رقم(04).

نلاحظ من خلال الجدول4 والشكل6 أن الإيرادات الجبائية عرفت تذبذب كبير خلال الفترة 2017-2022، حيث عرفت خلال السنوات 2017،، 2020 تراجع ملحوظ قدر ب4472.5خلال سنة 2017 وذلك يعود للعجز للعجز المالي المستمر الذي شهدته الموازنة العامة لنقص الموارد المالية بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014 وضعف الموارد في القطاعات البديلة، في حين تراجع بشكل كبير قدر في سنة 2020 ب4219، اما في السنوات 2018 (5276.4)، 2019 (5151)، 2021 (5041.2) فلقد عرفت ايرادات المحروقات ارتفاع نسبي لها، اما بالنسبة لسنة 2022 فلقد ارتفعات بشكل كبير قدر ب(5746.3).

بالنسبة للايرادات الجبائية بالنسبة لسنة 2022 فلقد تراجعت بشكل كبير جدا حيث قدرت ب447.02، عكس السنوات الأخرى التي عرفت تذبذب بين ارتفاع وانخفاض حيث قدرت أما سنة 2019 (1089.6)، و2020 قدرت ب(1094.2)، فقلد شهدت انخفاض، في حين

ارتفعت بالنسبة ل سنة 2017 ب1240.9، و2018 (1228.0)،2021 (1215.7) بشكل ملحوظ.

المطلب الثالث: تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)

كان للصدمات النفطية تأثير مباشر على الايرادات والنفقات العامة في الجزائر من خلال ارتفاعها وانخفاضها محدثة عجزا في الموازنة العامة، و في مايلي تطور لعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2017-2022.

الجدول رقم (05): عجز الموازنة خلال الفترة (2017-2022)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النفقات	7282.6	7899.1	8557	7773.1	7428.7	7789.3
الايرادات	6047.9	6389.4	6507.9	6239.7	6586.6	6160.7
عجز الميزانية	-1234.8	-905.2	-1123.9	-1261.9	-842	1628.6-

المصدر: تقاربر بنك الجزائر2019/2021/ 2022.

الشكل رقم (07): عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة

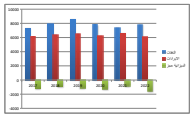

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على البرنامج الإحصائي excel و معطيات الجدول رقم(05)

من خلال الجدول(5) والشكل (7) أن سنة 2017 تميزت بارتفاع النفقات مقابل انخاض الايرادات محدثا عجزا في الموازنة العامة بقدر كبير قدر ب-1234.8، في حين انخفض العجز في الموازنة في سنة 2018 بنسبة قليلة قدر ب-905.2، وعاد العجز الموازناتي إلى الارتفاع في سنة 2019 قدر ب1123.9-، أما سنة 2020 مزال العجز الموازناتي يرتفع اذ قدر ب1261.9-، أما سنة 2021 لوحظ انخفاض معتبر في العجز الموازناتي قدر ب842-، أما سنة 2022 عرفت ارتفاعا كبيرا جدا في العجز الموازناتي قدر ب-1628.6

المبحث الثالث: تقييم مساهمة التيسير الكمي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-2022):

لضمان تغطية الجزائر عجز موازنتها وجب عليها البحث عن مصادر تمويل حقيقية، بديلة لمصادر التمويل التقليدية (الجباية البترولية، الجباية العادية) والتمويل الغير تقليدي (الإقتراض المباشر للخزينة العمومية .

المطلب الأول: آثار التيسير الكمي على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2017-2019):

أن قصر مدة تطبيق التيسير الكمي في الجزائر يجعل من الصعب معرفة أثارها، إلا أن هذا لا يمنع أن يكون تقييما استشرافيا للنتائج، لذلك سوف نقتصر في هذا التقييم على المتغيرات التالية:

أولا: آثار التيسير الكمي على التضخم:

إن التنبؤ بنتائج وآثار التيسير الكمي من خلال توقعات التضخم يعود إلى أن التضخم في الجزائر تؤثر عليه العديد من المحددات على غرار المحددات الكلاسيكية المعروفة منها نقائص في ضبط الأسواق، تسجيل وضعيات مهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، بالإضافة

إلى سلوك الأعوان الاقتصاديين اتجاه التداول النقدي. إذ يبين الجدول التالي تطور التضخم خلال الفترة (2017-2022).

الجدول رقم (06): تطورمعدلات التضخم خلال الفترة (2017-2022)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة التضخم	5.59	4.27	1.95	2.41	7.23	9.27

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2022/2021.

الشكل رقم (08): تطورمعدلات التضخم خلال الفترة (2017-2022)

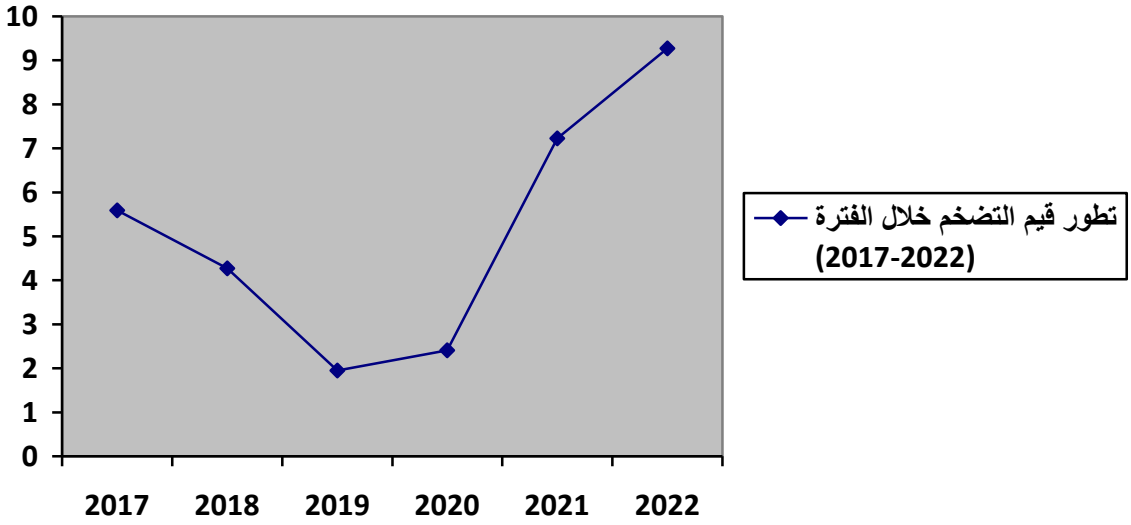

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على البرنامج الإحصائي excel و معطيات الجدول رقم(06)

من خلال الجدول رقم(06) والشكل رقم (08) نلاحظ أن معدلات التضخم في انخفاض مستمر خلال فترة تبني سياسة التيسير الكمي (حيث انتقلت من 5.59% سنة 2017، إلى 4.27% سنة 2018 إلى 1.95% سنة 2019)، حيث أن عملية طبع النقود دون مقابل أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم ، أما السنوات التي تليها فقد شهدت ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم (سنة 2020 بنسبة 2.41%، تم ارتفع سنة 2021 إلى7.23%، أما سنة 2022 شدت أكبر ارتفاع للتضخم بنسبة 9.27%.

ثانيا: آثار التيسير الكمي على البطالة:

تهدف أي سياسة اقتصادية كانت في القضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل قدر الإمكان، وبالتالي فإن الهدف كذلك هو من بين أهداف التمويل غير التقليدي، فمن المتعارف عليه عند زيادة المعروض النقدي تنخفض معدلات الفائدة أي زيادة الاستثمار وبالتالي التقليل من نسبة البطالة، إلا أنه في الجزائر حدث العكس حيث أن الشكل التالي يبين لنا تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2017-2022)

الجدول رقم (07): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2017-2022)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة البطالة	12	12.15	11.4	13	12.70	11.6

المصدر: البطالة في الجزائر ويمكن الإطلاع من خلال الموقع التالي:

https://www.tradingetonomics,com/algeria/unemploymenr-rate

الشكل رقم (09): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2017-2022)

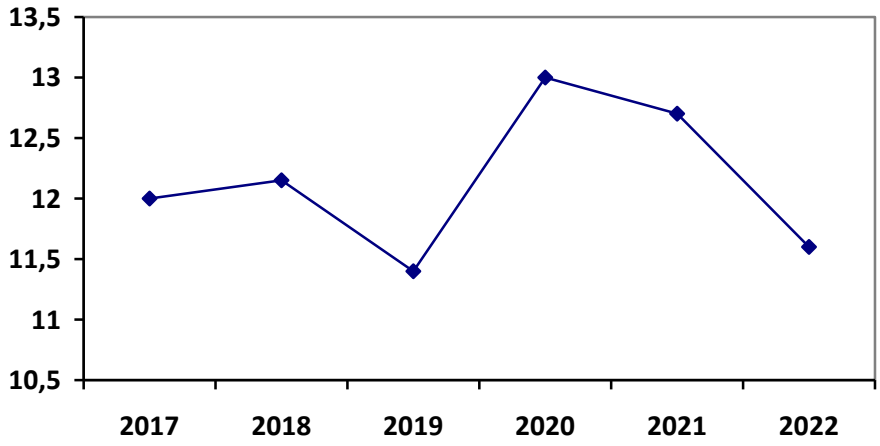

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على البرنامج الإحصائي excel و معطيات الجدول رقم(07)

من خلال الجدول رقم(07) والشكل رقم (09) نلاحظ أن تطور البطالة خلال الفترة (2017-2022) عرفت تذبذب كبير بين الزيادة والنقصان في نسب البطالة، حيث شهدة الفترة (2017-2018) ارتفاع في نسبة البطالة وهي بداية فترة تطبيق سياسة التيسير الكمي

من12%سنة 2017إلى 12.5% سنة 2018، وهذا راجع لعدم توفر مناصب شغل، لتعود إلى الانخفاض في سنة 2019 بنسبة 11.4 %، وأعلى نسبة للبطالة قدرت ب 13% في سنة 2020 أي بعد نهاية تطبيق سياسة التيسر الكمي.

أما الفترة (2021-2022) فقد شهدت انخفاضا في نسبة البطالة قدر ب12.70% سنة 2021 و11.6% سنة 2022، وذلك نتيجة الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجديدة المتمثلة في عملية الادماج واستحداث مناصب شغل في القطاع الاداري والاقتصادي.

ثالثا: آثار التيسير الكمي على أسعار الصرف:

إن زيادة الكتلة النقدية في الجزائر جراء اتباع سياسة التيسير الكمي، قد يصاحبها تغير على مستوى أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(08): تطور أسعار الصرف للدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2017-2022)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدولار	114.93	118.29	119.15	132.13	134.58	142.0032
نسبة التغيير %	3.98	2.92	0.73	10.88	1.85	5.51
الأورو	137.48	135.38	133.62	162.40	160.03	146.0173
نسبة التغيير %	18.1	-1.5	-1.2	-21.5	-1.4	-8.75
احتياطي الصرف الأجنبي	97.3	79.8	62.8	48.1	43.5	45.60
نسبة التغير في احتياطي الصرف الأجنبي %	-14.6	-17.9	-21.3	-23.4	-9.5	-4.82

المصدر: النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 56، تقرير بنك الجزائر 2020-2022

الشكل رقم (10): تطور أسعار الصرف تطور أسعار الصرف للدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2017-2022)

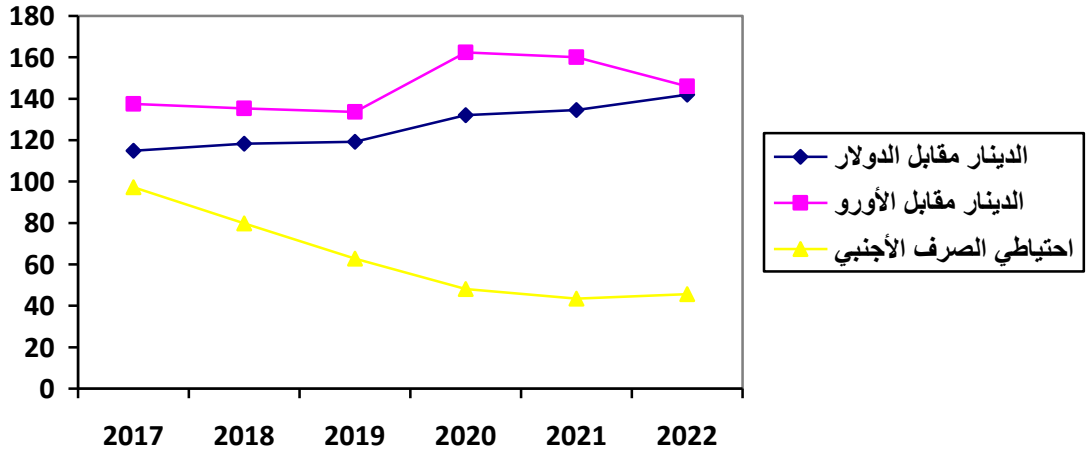

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على البرنامج الإحصائي excel و معطيات الجدول رقم(08)

من خلال الجدول رقم (08) والشكل (10) نلاحظ تذبذبا في سعر صرف الدينار لواحد أورو، حيث كانت نسبته 18.1% دينار لواحد أورو ليعود في سنة 2018 متراجعا بنسبة 1.5%-، حيث انتقل سعر الصرف من 137.48 دينار لواحد أورو إلى 135.38 دينار لواحد أورو، واستمر هذا التراجع خلال سنة 2019 بنسبة 1.2% ، نهاية فترة التمويل الغير تقليدي، ثم ارتفع بنسبة 21.5% سنة 2020 ليصبح 162.40دينار لواحد أورو، إلا أنه عاد إلى الانخفاض بنسبة 1.4% في 2021 ولكن في سنة 2022 انخض بشكل حاد بنسبة 8.75%. ليصبح 146.01.

وهذا على عكس الدولار حيث عرف سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2017-2022) (114.93 إلى 142) دينار جزائري.

بينما شهد احتياطي الصرف الأجنبي عجزا متذبذا، حيث كان العجز خلال الفترة (2017-2020) متزايد من -14.6%إلى -23.4%، أما في الفترة (2021-2022) سجلت انخفاض ملحوظ من -9.5%إلى -4.82% وذلك بسبب تراجع المداخيل من العملة الصعبة المتأتية من الجباية البترولية خلال جائحة كوفيد19.

المطلب الثاني: نتائج التيسير الكمي في الجزائر

إن التمويل الغير تقليدي في الجزائر هو إجراء يعني الاعتماد على التمويل من خلال طباعة أوراق نقدية أو ما يسعى الإصدار النقدي دون تغطية وهذا ضمانا لتغطية عجز الميزانية وتمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني وبالتالي من إيجابيات هذا الإجراء:[1]

-ضمان استمرار تغطية نفقات الدولة وتجنب تعطيل برنامج التنمية الاقتصادية تسديد الدين الداخلي، استمرار تمويل المشاريع والاستمارات؛

-تجنب الاستدانة الخارجية وما تخلفه من تداعيات اقتصادية وسياسية. تفادي تراجع النمو وتوقيف المسار التنموي.

ورغم عن هذه الإيجابيات إلا أن الكثير من الخبراء الاقتصاديين يرون أن هذه الصيغة من التمويل هي قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت لعدم وجود اقتصاد حقيقي وهو ما سيؤدي حتما إلى السقوط اخر لقيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية مما يؤدي إلى:

-تضرر المبادلات الخارجية؛

-ارتفاع نسبة التضخم وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما يتسبب في توترات اجتماعية خطيرة؛

[1]-بلال بغدادي، عبد السعيد رولامي، محمد بن ذهيب، **انعكاسات التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري عرض ومقارنة تجارب دولية**، المجلد 19، العدد 02، مجلة دراسات اقتصادية، مجلة صادرة عن جامعة الجلفة، الجزائر، ص278.

-ارتفاع تكاليف المشاريع المستقبلية خلق بيئة غير مناسبة للاستثمار الخاص والأجنبي تدهور التصنيف الائتماني للدين السيادي وصعوبة الاستدانة الخارجية.

وبشكل عام يمكن القول أن قصر المدة التي تم فيها تطبيق سياسة التيسير الكمي، والكمية الكبيرة من الأموال التي تم ضخها في الاقتصاد تعجل (نظريا) بظهور تضخم حاد وسريع، خاصة في ظل كتلة نقدية كبيرة متداولة خارج الجهاز المصرفي اختلفت الأرقام في تقديرها،

المطلب الثالث: اصلاحات وبدائل تمويل عجز الموازنة في الجزائر

يعد التمويل الغير التقليدي (التيسير الكمي) من بين البدائل التمويلية الحديثة التي لجأت إليها الجزائر لمواجهة عجز موازنتها العامة، عبر آلية طبع المزيد من النقود الموجهة لسد مختلف النفقات العامة.

أولا: الاصلاحات الهيكلية في بنية الاقتصاد الجزائري

عجز الإقتصاد الجزائري مع عجز السياسات المتبعة (السياسة النقدية التقليدية، والسياسة النقدية غير التقليدية)، وهو مااستوجب عليه القيام بإصلاحات هيكلية عميقة في بنية الإقتصاد الوطني، نذكر منها مايلي:[1]

- توحيد الرؤية الإقتصادية ببعث وزارة إقتصاد توجه السياسة الإقتصادية في مجال التجارة و الصناعة و المناجم و الطاقة بطريقة متكاملة ومنسجمة و متجانسة؛
- توجيه الإهتمام بقطاع الفلاحة والإعتماد على الحلول العلمية لزيادة انتاجية الأراضي الجزائرية ؛
- ازالة كافة القيود امام المستثمرين الأجانب، خصوصا فيما يتعلق بتحويل أموالهم من الجزائر إلى بلدهم الأصلي؛

[1]-بختة بطاهر، **التمويل غير التقليدي آلية لمواجهة الأزمة أم خطر محدق باقتصاد الجزائر**، العدد الأول، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة ، مجلة صادرة عن، جامعة مستغانم، الجزائر، أفريل 2019، ص ص49، 50.

- عصرنة القطاع البنكي الجزائري الذي لا زال يعاني من ثقل و بطء وغياب الديناميكية الناتجة عن النمط التقليدي الذي يسير به، مع سيطرة الحكومة على هذا القطاع؛
- عقلنة استعمال الإحتياطي النقدي الأجنبي من أجل الحفاظ على التوازنات الإقتصادية الكلية؛
- إعادة ضبط دور الدولة وتحويلها تدريجيا لدولة ضابطة ومراقبة للسوق، ومحاولة التحكم في السوق الموازي، لاسترجاع الأموال الهائلة الموجودة خارج الجهاز البنكي، والتي يتسبب توجهها نحو سوق الصرف الموازي مع انهيار قيمة العملة المحلية.

ثانيا: البدائل المتاحة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

لسد فجوة العجز الموازني الحاصل في الجزائر إستوجب اقتراح بعض البدائل الممكن اتباعها ، و نتطرق الى بعضها فيما يلي :[1]

1. **ترشيد الإنفاق العمومي:** وذالك عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام بتوجيهه نحو الإنفاق الإستثماري، مع ضرورة الضغط على الإنفاق الإستهلاكي الحكومي غير الضروري، وكذالك ترتيب اولويات الإنفاق العام، وزيادة الحوافز لتشجيع الإستثمار الخاص، وما يتبعها من زيادة فرص العمل، بالإضافة الى زيادة موارد الدولة من خلال التوسع في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتوسيع قاعدة التحصيل الضريبي بهدف محاربة كل اشكال التهرب و الغش الضريبيين، مع ضرورة تطوير اجهزة الإشراف والرقابة للوقوف بدقة على حقيقة الموارد المتاحة وكيفية صرفها و انفاقها بالشكل المناسب .
2. **التوجه نحو التمويل الإسلامي :** ويعد أحد البدائل المثلى لمصادر التمويل التقليدي وغير التقليدي، وذالك من خلال إنشاء البنوك الإسلامية، واتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها دمج الصكوك الإسلامية في هيكل التمويل وبالضبط في حزمة

[1]–سمير بختي وآخرون، **التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات المالية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 05/04 فيفري 2019، ص ص12، 13.

اصدارات بورصة القيم، ومن بين هذه التدابير وضع نظام قانوني تشريعي يقضي بذالك من خلال تعديل قانون النقد والقرض، ووضح لوائح داخلية تنظم عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية .

3. **التركيز على تنويع الإقتصاد الوطني :** بهدف الخروج من التبعية الكلية لمصدر وحيد للإيرادات العامة وهي الجباية البترولية، من اجل ضمان التدفق المستمر للإيرادات والموجهة لتمويل عملية التنمية، وذالك من خلال تطوير القطاع الإنتاجي واحلال الواردات، وخلق اقتصاد تنافسي مع الإندماج بقوة في الإقتصاد العالمي دون الإعتماد على قطاع المحروقات .

4. **تفعيل دور السوق المالية الجزائرية:** يمكن للحكومة الجزائرية الإعتماد على بورصة الجزائر والتي يعد نشطها ضعيف نسبياً للحصول على التمويل الكافي لمختلف المشاريع التنموية، وذالك من خلال وضع اجراءات تمكنها من مواكبة سياسات تنويع الإقتصاد الوطني، عن طريق مايلي :

– امكانية لجوء الشركات العمومية الى البورصة للحصول على التمويل الضروري لمشاريعها الإستثمارية وخططها الإقتصادية، بعد نضوب موارد الخزينة العمومية في اطار سياسات التطهير اللامتناهية ؛

– إمكانية طرح قروض سنديه لتمويل مشاريع الدولة ، والتي من شأنها تفادي الوقوع في فخ المديونية الخارجية ؛

– تفعيل عملية خوصصة بعض الشركات العمومية عن طريق البورصة ، على ضوء ما جاء في قانون المالية فيما يتعلق بإمكانية فتح رؤوس أموال الشركات العمومية .

خلاصة:

يتضح مما سبق أن الصدمات النفطية التي تعرضت لها الجزائر، جعلت الحكومة الجزائرية مجبرة للبحث عن ايرادات لتمويل عجز موازنتها العامة وتكون بديلة للايرادات العادية، وذلك لاعادة التوازن العام من جهة، وتجنب تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبع منذ سنوات من جهة أخرى، فعمدت الى انتهاج سياسة جديدة لمواجهة ذلك العجز والمتمثلة في التيسير الكمي.

وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

- تبنت الجزائر سياسة التيسير الكمي في سنة 2017، من خلال القانون رقم 17-10 المؤرخ في2017/10/11 المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض؛
- التيسير الكمي في الجزائر هو إقراض مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر عن طريق شرائه للسندات التي تصدرها؛

-من بين المبررات الاقتصادية لظهور التيسير الكمي في الجزائري تعاظم العجز الموازني نتيجة تراجع الموارد الجبائية البترولية و نضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات،

-يعتبر اصلاح وعصرنة المنظومة البنكية مع تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي أحد متطلبات تطبيق التيسير الكمي في الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة:

يعتبر العجز في الموازنة من أهم المشكلات الاقتصادية التي عانت ومازالت تعاني منها أغلب دول العالم سواء النامية أو المتقدمة، إذ يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الايرادات العامة، وقد يعود هذا العجز أساسا إلى مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بنمو النفقات العامة للحكومة، ومنا ما يتعلق بتراجع حجم الايرادات العامة، خاصة الضريبية منها، باعتبارها المورد الرئيسي لمعظم موازنات الدول.

ولقد سارعت الدول إلى ايجاد حلول لهذه المشكلة ومن بينها الجزائر، والتي سارعت إلى تبني سياسة التيسير الكمي كحل لعجز الموانة العامة خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014.

وتبنت الجزائر سياسة التيسير الكمي كأحد الحلول في سنة 2017 وهذا في إطار التعديل الجديد الذي تضمنه قانون القرض والنقد، وذلك لمواجهة الركود الذي حل بإيرادات الجباية البترولية، والتي تعتبر المورد الأساسي لإقتصاد الجزائر، حيث تستخدم هذه السياسة في الجزائر كإقراض مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر عن طريق شرائه للسندات التي تصدرها، مما يسمح بتوفير السيولة اللازمة لتمويل عجز الموازنة العامة على مدى خمس سنوات من التطبيق كأقصى تقدير.

- **نتائج الدراسة:**

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية لمساهمة التيسير الكمي في تمويل عجز الموازنة العامة، مع الإشارة الى حالة الجزائر تم التوصل الى النتائج التالية:

– التيسير الكمي أداة من أدوات السياسة النقدية، تعرف هاته الأداة في الأدبيات الاقتصادية بأنها الأداة غير التقليدية للسياسة النقدية؛

–يتميز التيسير الكمي بكونه سياسة استراتيجية طارئة تستخدم في الحالات المستعصية؛

– الموازنة العامة تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة؛

–توجد عدة أنواع الموازنة العامة: موازنة الرقابة، موازنة البرامج و الأداء بالإضافة إلى موازنة التخطيط و البرمجة و الموازنات الصفرية؛

–تقوم الموازنة العامة على مجموعة من المبادئ: مبدأ السنوية، مبدأ عدم التخصيص، مبدأ التوازن بالإضافة إلى مبدأ الشمولية ؛

– تمر الموازنة العامة بعدة مراحل ولا يمكن الاخلال بأي مرحلة منها؛

– التيسير الكمي في الجزائر هو إقراض مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر عن طريق شرائه للسندات التي تصدرها؛

–من بين المبررات الاقتصادية لتبني التيسير الكمي في الجزائري تعاضم العجز الموازني نتيجة تراجع موارد الجباية البترولية و نضوب موارد صندوق ضبط الإيرادات.

–لم تنجح سياسة التيسير الكمي في الجزائر خلال الفترة (2017–2019) رغم ايجابياتها.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

1.رغم إيجابيات سياسة التيسير الكمي إلا أن فواعلها لم تعد بالإيجاب على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2019/2017:

نؤكد صحة هذه الفرضية، فقد أوضحت الدراسة على وجود أثر طفيف جداً لسياسة التيسير الكمي على البطالة.

2.توجد علاقة إيجابية بين سياسة التيسير الكمي و التضخم في الجزائر خلال الفترة 2019/2017:

نؤكد صحة هذه الفرضية، فقد أوضحت الدراسة انه طيلة الفترة (2017-2019) انخفضت معدلت التضخم نتيجة لعملية الاصدار النقدي بدون تغطية، وبعد التوقف عن هذه العملية عاودت معدلات التضخم الارتفاع من جديد.

3. رغم إيجابيات سياسة التيسير الكمي إلا أن فواعلها لم تعد بالإيجاب على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2019/2017:

نؤكد صحة هذه الفرضية،فقد أوضحت الدراسة أنه لا وجود لأي تأثير إيجابي بين سياسة التيسير الكمي المطبقة في الجزائر و أسعار الصرف، حيث كان سعر الصرف المحلي في إنخفاض مستمر بالنسبة للدولار و الأورو.

- **التوصيات المقترحة:**

بناء على النتائج سابق ذكرها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تصب مجملها في سبيل تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر، و تتمثل هذه التوصيات فيمايلي:

- اصلاح وعصرنة المنظومة البنكية مع تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي المتوافق مع سياسة التيسير الكمي في الجزائر؛

-ايجاد طرق وبدائل أخرى لتمويل عجز الموازنة في الجزائر خاصة التمويل الإسلامي؛

-التوجه نحو ايردات جديدة لتمويل النفقات.

- **آفاق الدراسة:**

بعد النتائج المتوصل إليها و التوصيات المقدمة المتعلقة بهذه الدراسة، تثار أمامنا أشكاليات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع، و التي يمكن ان تكون آفاق لبحوث مستقبلية:

-دور التيسر الكمي في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة حالة الجزائر)؛

-مساهمة التيسر الكمي في استهداف التضخم(دراسة حالة الجزائر)؛

-تأثير سياسة التيسير الكمي على أسعار الصرف(دراسة حالة الجزائر).

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا :الكتب:

1-ابراهيم السيد، الملجلي، **المحاسبة في الوحدات الحكومية**، ط1، دار الاشعاع، الاسكندرية، 2002.

2-أحمد شعبان محمد علي، **إنعكاسات التغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية، مصر، 2006.

3-راضية دنان، **عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)**.

4-سوزي عدلي ناشد، **وجيز في المالية العامة: النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة**، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية -مصر.

5-طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

6-عادل فليح العلي، **الكالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الحامد، ط1، بدون بلد نشر، 2007.حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

7-عبد الرؤوف قطيش، حسين علاضة، **المالية العامة: الموازنة-نفقاتها-واردتها(ضرائب، رسوم) القروض-الإصدار النقدي-الخزينة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت-لبنان، 2013.

8- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010.

9- فوزت فرحات، **المالية العامة الاقتصاد المالي: دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية**، ط5، كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية، 2013.

ثالثا: الملتقيات:

10- جمال مساعدية، شريف غياط، **التيسير الكمي أداة لتجسيد خطط التنمية وعلاج الاختلالات: خيار الاقتصاد الجزائري بعد أزمة تراجع أسعار النفط**، الملتقى الوطني حول التنويع الاقتصادي وعلاقة الجزائر بالأورومتوسطية، جامعة مستغانم، الجزائر، أكتوبر 2018.

11- سمير بختي وآخرون، **التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات المالية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 05/04 فيفري 2019.

رابعا: الأطروحات والرسائل:

12- نادية عز الدين، **أثر التيسير الكمي على استقرار النظام المالي دراسة قياسية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2020/2019.

13- محسن عادل، **الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2022/2021.

14- لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

15- عبد الحميد رسول، **العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2006.

خامسا: المجلات:

16- أسماء مسعي، فضيل رايس، **التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر**، المجلد5، العدد1، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال، مجلة صادرة عن جامعة تبسة، الجزائر، جوان 2022.

17- بختة بطاهر، **التمويل غير التقليدي آلية لمواجهة الأزمة أم خطر محدق باقتصاد الجزائر**، العدد الأول، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة ، مجلة صادرة عن، جامعة مستغانم، الجزائر، أفريل 2019.

18- بلال بغدادي، عبد السعيد رولامي، محمد بن ذهيب، **انعكاسات التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري عرض ومقارنة تجارب دولية**، المجلد 19، العدد 02، مجلة دراسات اقتصادية، مجلة صادرة عن جامعة الجلفة، الجزائر.

19- حسن الحاج، عجز الموازنة: **المشكلات والحلول**، العدد63، مجلة جسر التنمية، مجلة صادرة عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

20- حكيمة حليمي، نوال باهي، **عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2007**، العدد4، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مجلة صادرة عن جامعة الوادي، الجزائر، جوان2018.

21- زينة عباد، حكيم شبوطي، **سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة –دراسة حالة الجزائر–**، المجلد10، العدد3، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلة صادرة عن جامعة البليدة2، الجزائر، ديسمبر 2019.

22- سبرينة مانع، صبرينة كردودي، سهام كردودي، **أساليب تمويل عجز الموازنة العامة والآثار المترتبة عنها**، المجلد4، العدد7، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلة صادرة عن المركز الجامعي نور البشير البيض،الجزائر، ديسمبر 2018.

23- شريف غياط، جمال مساعديه، **التيسير الكمي كأداة لتسجيد خطط التنمية وعلاج الاختلالات**، العدد22، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك ، مجلة صادرة عن الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، 2019.

24- صالح بضياف، **واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصاد الوطني**، المجلد10، العدد3، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلة صادرة عن جامعة المدية، الجزائر،2019.

25- عادل حسان، **الموازنة العامة بين النظرية والتطبيق**، العدد27، مجلة المرساة المصرفية، دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد الفلسطينية، مجلة صادرة عن جامعة غزة، فلسطين، سبتمبر 2020.

26- علي بودلال، **العجز الموازني في الجزائر(الأسباب، النتائج والحلول)**، العدد السادس، مجلة اقتصاديات الأعمال الحرة، مجلة صادرة عن جامعة تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2018.

27- علي توبين، **عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق**، المجلد2، العدد13، مجلة الاقتصاد الجديد، صادرة عن جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2015.

28- علي صاري، **السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف**،، العدد4، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مجلة صادرة عن جامعة الجزائر03، الجزائر، 31 ديسمبر 2013.

29- فاطمة لعرابي، هيشر أحمد التجاني، **دور التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الميزانية العمومية**، المجلد04، العدد02، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، مجلة صادرة عن المركز الجامعي، آفلو، الجزائر.

30- لحسن دردوري، الأخضر لقليطي، **الموازنة العامة في التشريع الجزائري**، المجلد الثاني، العدد السابع، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، صادرة في الجزائر، سبتمبر 2017.

31- لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس**.

32- لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، العدد الرابع عشر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلة صادرة عن جامعة بسكرة، الجزائر ، ديسمبر 2013.

33- ليلى إسمهان بقبق، **دراسة قياسية لقنوات تأثير السياسة النقدية في الجزائر 2012-1964** ، المجلد5، العدد2، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلة صادرة عن جامعة الجلفة، الجزائر، 15 سبتمبر 2014.

34- محمد هاني، ميلود وعيل، **سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية**، المجلد3، العدد4، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، مجلة صادرة عن جامعة البويرة، الجزائر، جوان2018.

35- ناصر بوجلال، كمال ديب، **التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر-**، المجلد12، العدد1، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مجلة صادرة عن جامعة تيبازة، الجزائر، ، 2019.

36- نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، **السياسة النقدية غير التقليدية لادارة الأزمات المالية**، المجلد6، العدد4، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلة صادرة عن جامعة سطيف، الجزائر، جوان 2020.

37- نسرين كزيز، مرغاد لخضر، **آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر- دراسة تحليلية (2007/2000)**، العدد47، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة-الجزائر، جولن2017.

38- وسيلة السبتي، محمد لمين علون، حليمة عطية، **عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد**،المجلد5، العدد1، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مجلة عن جامعة بسكرة،.2019.

سادسا: المقالات:

39- عبد العظيم عثمان الاموي، **التسهيل الكمي أو الخيار النووي.**

40- عبد المهدي رحيم حمزة، **التيسير الكمي وكيفية انتقاله الى الاقتصاد الوطني (QUANTITATIVE EASING AND HOW IT MOVES TO THE NATIONAL ECONOMY)**، قسم أدارة الأعمال.

41- خالد عبد الرزاق آل كمال، **ما هو التيسير الكمي.**

42- CNBC عربية، ما المقصود ب" **التيسير الكمي**" ؟ وهل يسبب التضخم.

43- محمد إبراهيم السقا، **لماذا تتجه الكويت إلى الفائدة الصفرية؟.**

44- مجد خضر، **عجز الموازنة.**

45- منتظر جعفر الموسوي، **الموازنة العامة (أنواعها ومبادئها ومراحل تحضسرها)**، مقالات علمية.

سابعا: المحاضرات:

46- زواش زهير، **محاضرات في المالية العامة**، موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة02، الجزائر، 2019/2018.

47- عيماد داتو سعيد، **محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية**، موجهة للطلبة السنة الثانية، صادرة عن جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2021/2020.

48- مليكة حجاج، **محاضرات في المالية العامة**، موجهة للسنة الثالثة ليسانس قانون عام، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020/2019.

ثامنا: القوانين والمراسيم:

49- القانون رقم 17-10 المؤرخ في2017/10/11 المتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

50- المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018، **المتضمن آلية متابعة التدابير والاصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي**، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة في7مارس2018.

تاسعا: المواقع الالكترونية

51- www.forums.borsat.net

52- https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=7&newid=5151

53- https://www.bank-of-algeria.dz

54- https://mawdoo3.com

55- http://www.alqabas.com

56- https://almerja.com/

57- https://rattibha.com/

58- https://www.cnbcarabia.com/

59- https://www.tradingetonomics,com/algeria/unemploymenr-rate